

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلاكسى (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

# الحادي عشر من أيلول بالتوقيت الباكستاني...



## الافتتاحية

## دروس من الأزمة العظمى..

كما تؤكد الوقائع، دخل النظام الرأسمالي العالمي في دوامة لا مخرج منها، وتحولت هذه الدوامة إلى ثقب أسودٍ يبتلع أموالها وثرواتها وقوتها.. وإذا كان الوقت مازال مبكراً للحديث عن نتائجها النهائية.. إلا أن الأكيد منذ الآن، أن أضرار هذه الأزمة علاقتها طردية بمقدار القرب أو البعد عن السوق الرأسمالية العالمية، فكلما كان اندماج أي اقتصاد أكبر بالسوق الرأسمالية العالمية كان ابتلاع الثقب الأسود له أكبر، وكلما كان أبعد كانت أضراره أقل..

وإذا تحدث مؤخراً بعض مسؤولينا الاقتصاديين عن هذه الأزمة قائلين إن اقتصادنا من أقل الاقتصادات تأثراً بها، فهذا الكلام صحيح، ولكن الفضل في ذلك لا يعود لهم حتماً، بل لتلك القوى التي قاومت إصلاحاتهم وخططهم لتسريع الاندماج بالسوق العالمية بشاكتها الحالية، وهذه القوى كما تبين مؤثرة وموجودة داخل النظام وخارجه في المجتمع..

والجدير بالذكر أنه حين ننتقد بعض المسؤولين، نتهم أحياناً بالشخصنة، مع أننا نوهنا، وننوه دائماً إلى أننا ننتقد سياسات محددة، وهذه السياسات ليست مجردة من حاملين لها بشكل مستمر، وكان النقاش يمكن أن يبقى في إطار هذه السياسات فقط لا غير دون التعرض لمثلها لو لم يكن هؤلاء الممثلون يعبرون عن نهج متكامل ومستمر..

والمشكلة ليست في أدائهم قطعاً، فهم من الناحية الفنية يمكن أن يكونوا ماهرين جداً، ولكنها تكمن في رؤيتهم ونهجهم التي جاءت الحياة لتؤكد بتطوراتها الأخيرة، خطأ وعدم بعد نظرهم..

فلنأخذ مثالا: الاستثمارات.. لقد عوّل هؤلاء المسؤولون الاقتصاديون بنهجهم المستمر بالدرجة الأولى، على الاستثمارات الخارجية في رفع وتيرة نمو الاقتصاد السوري.. واليوم، بعد الذي يحصل ما القول؟ هل كان صحيحاً التعويل على هذه الاستثمارات؟ هل الاستمرار في التعويل على ذلك صحيح؟ إن الثقب الأسود للأزمة الرأسمالية العالمية بدأ بشفط كل الأموال المتراكمة في المصارف والشركات المالية الكبرى والمحافظ الاستثمارية نحو بلدان المركز الأساسية لتلطيف حدة الأزمة.. وأكبر دليل على ذلك هو الخسائر الكبرى التي تتعرض لها البورصات العربية والخليجية خاصة. ولكن هل ستوقف هذه العملية؟ حتماً لا... إنها في تسارع مستمر..

لذلك نحمد الله اليوم في سورية، أن سوق الأوراق المالية فيها لم تبدأ بالعمل بعد، ولو كنا نفذنا نصائح أولئك المستعجلين على إنشائها، لكان اليوم نخسر ثروات كبيرة في لعبة البورصة العالمية التي إن كان أول الخاسرين فيها هم الكبار، ولكن انهيارهم النهائي لن يتم إلا بعد أن «يمعسوا» كل اللاعبين الصغار..

من هنا يمكن التأكيد على أنه إذا كان حتى أمس القريب، هنالك شكوك عند البعض حول إمكانية أن يحقق الفريق الاقتصادي في الحكومة الأهداف المعلنة لسياسته، إلا أنه اليوم قطع الشك باليقين، وأصبح واضحاً أنه في ظل سياسات كهذه ضمن الإحداثيات العالمية التي تتكون مجدداً، لا يمكن بحال من الأحوال الوصول إلى الأهداف المعلنة من نمو ومحاربة للفقر والبطالة.. الخ.. بل العكس هو الصحيح.. فسياسات كهذه ستخفض نمو الاقتصاد السوري، وستوسع دائرة الفقر والبطالة..

والصحيح أن المشكلة ليست في أشخاص الفريق الاقتصادي بقدر ما هي في بنية سياساتهم وبنية توجهاتهم وبنية عقليتهم ومنطقهم في التعامل مع الواقع، وخاصة مع مستجداته، ولاسيما في بلد مثل سورية، أرادت لها الظروف أن تحارب على جبهتين في آن واحد.. جبهة الخارج لمواجهة مخططات الإمبريالية الأمريكية والصهيونية في المنطقة، وجبهة الداخل ضد السياسات الليبرالية التي تضعف البلاد من الداخل، وتخلق ظروفاً موضوعية مواتية لكي تصل الضغوط الخارجية إلى أهدافها النهائية..

إن السياسات التي عبر عنها الفريق الاقتصادي في الحكومة لم تتجح حتى الآن في حل أية مشكلة من المشاكل المنتصبة أمام البلاد، وهي مرشحة للفشل الذريع أكثر من قبل في المستقبل المنظور..

وإدراك هذه الحقيقة الموضوعية والعمل على أساسها من جميع الوطنيين، هو ضمانة للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن..

■



جاء في أنباء الأريعاء أن منظمة «فدائيان إسلام» التي تبنت تفجير فندق ماريوت في إسلام آباد، توعدت بإنزال مزيد من الضربات لكل من يسهل عمل القوات الأميركية في باكستان. وقالت في تسجيل صوتي إنها «استهدفت الفندق لطرد الأميركيين من باكستان ومنعهم من التدخل في الشؤون الحكومية والعسكرية والإعلامية والأمنية والدينية وغيرها (...)، وأن العملية استهدفت 250 عسكرياً من المارينز إضافة إلى مسؤولين أميركيين وأطلسيين»، علماً بأن التفجير لم يقض سوى على جنديين أمريكيين، في حين تفادى الرئيس الباكستاني الجديد آصف زراداري ورئيس حكومته فجأةً ومصادفةً، التوجه إلى الفندق قبلاً دقائق من الهجوم المذكور، بما يذكر بتغيب خمسة آلاف يهودي عن التوجه إلى برجى مركز التجارة العالمية في نيويورك 2001، مثلما تذكر الحفرة الضخمة أمام الفندق بالحفرة الناجمة عن عملية اغتيال الحريري التي لم يبت حتى الآن بأنها نتيجة سيارة مفخخة.

والمفارقة أن ذلك فيما يبدو، يأتي «استباقياً» في وقت «بيدي» فيه زراداري اعتماده على «نبرة جديدة» في الحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية في وجه «الاختراقات والمجازر الأمريكية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب» (٩٩)

### برسم رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية والمسؤولين في حمّاه..

## بلدية «طاحونة الحلاوة» فوق القانون؟!

أهالي «طاحونة الحلاوة» في منطقة الغاب – حمّاه، يعانون الولايات في ظل «البلدية الملكية»، التي تتحكم بمصائرهم وأملاتهم وعقاراتهم، حيث ما تزال رقابهم تحت سيف رئيس البلدية وأقاربه منذ سبعة عشر عاماً، علماً أن عمر المجلس البلدي في قريتهم لا يتجاوز العام الواحد فقط، «فصدق أو لا تصدق»..

في هذه البلدية – المملكة كل أنواع التجاوزات موجودة، حيث يسمح ببناء المخالفات للبعض، وبعاقب البعض الآخر، ويمكن التعدي على المخطط التنظيمي (البناء في الملعب البلدي والحدائق العامة والخاصة)، حتى أن أحد الفنيين يمنح موافقات لتركيب عدادات كهربائية!!

يقول الأهالي: «إزاء هذا الوضع المتردّي قصدنا أبواب المعنيين في محافظة حمّاه نشكو لهم واقعنا ومعاناتنا، فبدأنّا مع المحافظ، حيث تقدّمنا له بشكوى بتاريخ 2008/5/25، ثم قابلناه شخصياً بتاريخ 2008/6/19، ولدى اطلاعه على وضع البلدية وممارساتها الفاسدة بالتفصيل وعد «بتكسيّر أرجل رئيس وفنيي البلدية»، وبتطبيق القانون عليهم كمخالفين، فأرسل الرقابة الداخلية في المحافظة يوم الأحد بتاريخ 2008/6/22، حيث شاهدة المخالفات على أرض الواقع، فاستبشرنا خيراً بالآتي، لكن أحلامنا ما لبثت أن ذهبت أدراج الرياح حينما علمنا أن الرقابة أرسلت ملفها إلى الهيئة المركزية للرقابة بحمّاه، فالمعروف عن محافظ حمّاه أنه يعني رؤساء البلديات المخالفين من من مهامهم دون الرجوع إلى الهيئة المركزية للرقابة، وهكذا شذت بلدية طاحون الحلاوة عن القاعدة؟! فلم نستسلم، وقابلنا بتاريخ 2008/7/7 الرفيق أمين فرع الحزب بحمّاه، فكانت دهشته عارمة جداً لدى معرفته أن رئيس بلدية طاحون الحلاوة ما يزال على رأس عمله منذ سبعة عشر عاماً متواصلة، في حين أن قانون الإدارة المحلية لا يسمح ببقاء المدير في منصبه لأكثر من دورتين على الأغلب، في الوقت الذي يوجد في القرية المهندس والحقوقي والجامعي، ورئيس البلدية ليس كذلك، فوعد جازماً بتكليف أمين شعبة الغاب للحزب بحل المشكلة، وعندها أدركنا أن الحل الحقيقي في القرية موعده يوم الحشر جراء تسويف واستهلاك الوقت..

توجهنا بشكوى مسجلة إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2008/7/21، وبشكوى مشابهة إلى الرفيق محمد سعيد بختيان الأمين القطري المساعد للحزب بتاريخ 2008/7/21، ثم بشكوى ثالثة إلى السيد وزير الإدارة المحلية بتاريخ 2008/7/22، وعلمنا أن كلها عادت للمحافظة توجه بالحل والمعالجة، لكن الحل بقي موعده أيضاً يوم ينفخ في الصور، لأن الأدرج أقفلت على شكايي مختومة بشمع الواسطة الظالمة.

وعندما غابت كل الحلول والعلاجات، قررنا التوجه للإعلام علّه يكون لنا المسعف والمُسند، أملين أن يرفع عن كاهلنا هذه الظلامّة، كما نرجو أن يساعداً على إرسال لجنة نزيهة لتحقيق ميدانياً مع بلدية طاحون الحلاوة شرط أن يكون لنا حضورنا كمظلومين أثناء التحقيق لتبدو الحقيقة كما هي فعلاً، ونتفادى تضليل البلدية للجنة، وهي المشهود لها بذلك، ثم إعطاء كل ذي حق حقه درءاً لما قد ينجم عن الإحباط المتراكم الذي نعاني منه منذ سنوات عديدة،

■ أهالي طاحون الحلاوة ـ الغاب

### د. قدري جميل:

### الأزمة العالمية العظمى للرأسمالية لا مخرج منها.. 6-7

### إبراهيم اللوزة لقاسيون:

### «الطبقة العاملة لن تسمح للفريق الاقتصادي بالتماهي».. 2

## بيونغ يانغ توقف

## «المراقبة» الدولية لموقع نووي

أعلنت ميليسا فليمينغ الناطقة باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأربعاء أن كوريا الديمقراطية نزعت الأختام وكاميرات المراقبة التي وضعتها الوكالة في يونغبيون ومنعت الوكالة من دخول الموقع النووي، «وأعلنت مفتشي الوكالة الدولية أنها ستستأنف استخدام المواد الانشطارية في وحدة إعادة المعالجة في غضون (هذا) الأسبوع».

ويأتي ذلك تنفيذاً لتأكيدات بيونغ يانغ مؤخراً أنها تعمل على إعادة تشغيل مجمع يونغبيون الذي فكّكته منذ تشرين الثاني الماضي وفقاً لاتفاق بنزع السلاح مقابل الحصول على مساعدات الذي توصلت إليه مع خمس قوى عالمية. في وقت لم تعمل فيه واشنطن على تنفيذ وعودها ولاسيما رفع كوريا الديمقراطية مما يسمى بلائحة الدول الراحية للإرهاب أو مما يسميه بوش بـ«محور الشر»، وهو الذي جدد هجومه عليها في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الجاري حالياً.

وبينما قال دبلوماسيون غربيون ومحللون نوويون إن كوريا الديمقراطية ستحتاج إلى عدة شهور على الأقل لإعادة تشغيل مجمع يونغبيون الذي جرى تفكيكه بشكل كبير، أكدت وزارة الخارجية الكورية الديمقراطية أن ثمة خطوات جارية لإعادة المجمع لحالته الأصلية.

### تهنئة.. وتنويه

تحتجب صحيفة قاسيون عن الصدور يوم السبت 208/10/4 بمناسبة عيد الفطر، على أن تعود لقرائها في 2008/10/11، وكل عام وجميع السوريين بألف خير..



## بصراحة



التوافق.. والتباين في المصالح!!

◀ عادل ياسين

تعددت العناوين الكبيرة والهامة التي طُرحت على طاولة الحوار التي أعلنت قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال عقدها مع الحكومة، حيث جرى التباحث في العديد من القضايا الشائكة والعالقة « العمالة المؤقتة، العمالة الفائضة، إصلاح القطاع العام الصناعي، الضمان الصحي للعمال، الوجبة الغذائية، قانون العاملين الأساسي، طبيعة العمل... الخ». وقد كان لهذا الحوار -كما أعلن- نتائج ملموسة، بعد أن انقطع الحوار طويلاً بين الحكومة والنقابات فيما سبق لعدم وفاء الحكومة بوعودها بتحقيق مطالب العمال، والتي طرحتها قيادة الاتحاد بمذكراتها بعد المؤتمر الخامس والعشرين مجددةً أياها بمبني مطلب عمالي، ثم اختزلتها فيما بعد إلى مطلبين فقط: تثبيت العمال المؤقتين، والضمان الصحي «مراعاة للظروف» كما قيل!! وقد بررت قيادة الاتحاد عدم حضور الحكومة لاجتماع كان مكرساً لنقاش الوضع الداخلي للنقابات، وأن ما قيل حول عدم دعوة الحكومة لحضوره يعبر عن وجهة نظر أصحاب هذا القول ولا يعبر عن موقف النقابات، وبالتالي فليس هناك من خلاف بين الحكومة والنقابات (لا سمح الله!!!).

إن وجود خلاف يعني وجود تباين في مصالح الطرفين، وعدم وجوده يعني أن المصالح متفقة بين النقابات والحكومة، واتفاق المصالح هذا لايد أن يكون قائماً على أساس أن الحكومة تقوم بما يتوجب عليها تجاه حقوق العمال ومصالحهم. وهكذا، ووفقاً لهذا المنطق، فلايد أن «الوزراء يبذلون قصارى جهدهم، ولا يمكن تحميلهم أكثر من طاقاتهم»! وأن مطالب العمال تلبى فور أن تشير إليها النقابات، وبالتالي فلا حاجة لعقد مؤتمرات واجتماعات موسعة أو مصفرة لبحث تلك المطالب، فكل شيء«مثل العسل». النقابات تطالب والحكومة تستجيب، ولا حاجة لأن يصرخ النقابيون في وجه الحكومة، وأن يتهموها بشتى التهم التي لا تليق بحكومة مثل حكومتنا تسهر ليل نهار على تحقيق ما يليي مصالح البلاد والعباد، والعمال هم طبعاً من العباد الذين تلبى مصالحهم بالتمام والكمال، ويحمدون الله على كل هذه النعم قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم!!!!

أما الشركات والمعامل فوضعتها على خير ما يرام، بعد أن أوصلتها الحكومة بسياساتها إلى ما وصلت إليه الآن، بحيث عجزت عن تقديم حل ملموس لإصلاحها إصلاحاً حقيقياً يليي مصالح البلاد والعباد.

فهل سياسة «نفض اليد» التي تتبعها الحكومة تحت حجة أن الشركات خاسرة وإصلاحها يحتاج إلى موارد (وبالتالي إيجاد حلول إصلاحية أخرى لها مثل الاستثمار والشراكة والتأجير) تتوافق مع ضرورة الحفاظ والدفاع عن القطاع العام؟ خاصة أنه لا يزال يعتبر في عرف النقابات الركيزة الأساسية للتنمية القادرة على حل الأزمات المستعصية، والتي لا نظن أن النقابات تتوافق مع الحكومة حول أسلوب حلها، والدليل على ذلك ما طرحته قيادة الاتحاد في تقريرها الاقتصادي من تشكيك وعدم تصديق للأرقام الحكومية المطروحة حول نسب النمو والنهرب الضريبي وعدد العاطلين عن العمل، وحول الحلول المطروحة من جانب الحكومة؟؟

وبالنسبة للأجور فحدث ولا حرج، حيث أن وفرتها أصابت العمال والفقراء بتخمة أجبرتهم على تصريف أجورهم الفائضة عن حاجتهم بشراء الكماليات، وارتياذ المطاعم والمتنزهاة، لدرجة أنهم لم يعودوا يكثرثون بشريط الأخبار الذي يبثه التلفزيون السوري والذي يعلن فيه عادة عن صدور منحة، فلا حاجة لهم بالمزيد من النقود لأن الأسعار معتدلة وغير كاوية لهم، وأجورهم دون زيادة قادرة على تأمين الحاجات ما فوق ضرورية لهم في رمضان والعيد وافتتاح المدارس.

هذا فضلاً عن البطالة، والعمال المؤقتين، وتوقف الشركات، وتأخر أجور العمال، وتقليص متممات الأجر... وكل هذه المنجزات الحكومية الرائعة التي تبرر التوافق بين النقابات والحكومة.

إن ما بين العمال والحكومة من تباعد في المصالح شيء كثير، ولا يمكن تغطية الشمس بغيرال، فالتناقض بين الرأسمال والعمل، وبين مصالح العامل ورب العمل (سواءً أكان هذا الأخير هو الدولة أو صاحب منشأة خاصة)، لا يمكن حله إلا بالتوافق والشراكة بين النقابات والعمال في سبيل انتزاع الحقوق وتحقيق المطالب، أية شراكة أخرى تعني أن مصالح العمال في مهب الريح، وأنها أصبحت عرضة للتسويق والتفريط، وهذا ما لا يتوافق مع ما طرحته النقابات في أدبياتها طوال العقود الماضية وحتى يومنا هذا.

■ adel@kassioun.org

# إبراهيم اللوزة لـ«قاسيون»:

# الطبقة العاملة وقياداتها لن يسمحوا للفريق الاقتصادي بالتمادي أكثر!!



**إبراهيم اللوزة** مناضل نقابي مخضرم عرفته الطبقة العاملة كمُدافع حقيقي عن مصالحها ومكاسبها، وقد خص جريدة قاسيون بهذا اللقاء الذي دار الحديث فيه حول ما تطرحه الحكومة من تعديلات على الاشتراكات التأمينية، ونواياها العلنية بتخفيض الراتب التقاعدي للعمال وفقاً لنصائح صندوق النقد الدولي، هذه النوايا التي ظهرت بوضوح بعد انتهاء ورشة العمل التي عقدت في مبنى رئاسة مجلس الوزراء بعنوان: «إصلاح نظام المعاشات وحماية دخل المتقاعدين في سورية»

● لماذا اختارت الحكومة تطبيق نصائح صندوق النقد الدولي القاضية بتخفيض الاشتراكات التأمينية والراتب التقاعدي للعمال؟

قبل الحديث بهذا الموضوع لابد للعمال من معرفة مزايا قانون التأمينات الاجتماعية، والتي منها الراتب التقاعدي، وإصابات العمل، والأمراض المهنية، لأن التأمينات هي ملاذ حقيقي لتأمين وضع العامل أثناء عمله أو عند وصوله إلى سن التقاعد، فالعامل يحصل بموجبها على راتب تقاعدي يؤمن حياته هو وأسرته، ورغم أن الراتب التقاعدي البسيط الذي يحصل عليه العامل حالياً ليس متناسباً مع مستوى المعيشة، إلا أن هناك تآمراً يجري لتخفيضه، مما ينعكس سلباً على حياة العامل، وقدرتة على مواجهة متطلبات الحياة بعد تركه للعمل، وتحديدأ حاجته للعلاج والدواء.

كنا ننتظر من الحكومة أن تؤمن الضمان الصحي للعمال والمتقاعدين وكل المشمولين بالتأمينات الاجتماعية، حيث يصاب العامل بالكثير من الأمراض، وخاصة الأمراض المهنية التي يحتاج بعضها إلى تكاليف علاج باهظة لا قدرة للعمال على تحملها.

● ما رأيك بقانون التأمينات الاجتماعية الحالي، وهل هو بحاجة إلى تعديل؟

إن الحديث عن قانون التأمينات الاجتماعية

الذي صدر عام (1959) وتعديلاته أمر مهم، حيث أنه أخذ بعين الاعتبار حماية العمال المؤمن عليهم والمشمولين بأحكامه من خلال عدة أنواع من التأمين، تتمثل في:

-تأمين إصابات العمل (حيث يشمل هذا التأمين كافة العمال المؤمن عليهم والمشمولين بأحكام المرحلة التأمينية الثالثة والرابعة على حد سواء، وكذلك عمال المقاولات، وعمال الحمل والعتالة، والعمال الموسمين).

-تأمين الشيخوخة (يشمل العمال المؤمن عليهم والمشمولين بأحكام المرحلة التأمينية الثالثة).

- تأمين العجز والوفاة (يشمل العمال المؤمن عليهم بأحكام المرحلة التأمينية الثالثة والرابعة. وقد صدر مؤخراً قرار عن رئاسة مجلس الوزراء بتشميل عمال العتالة بهذا التأمين).

إن التعديلات الماضية على قانون التأمينات قد خضعت لنقاش موسع من الجهات المعنية، اشترك فيه ممثلو نقابات العمال في مجلس الشعب، وبعض الخبراء الذين قدموا النصائح لمصلحة العمال، وقد حملت هذه التعديلات مكتسبات جديدة للطبقة العاملة ما كان يمكن أن تتم لولا نضال هذه الطبقة وتضحياتها.

ورغم ذلك فإن قانون التأمينات لا يزال يعاني من الكثير من النواقص والثغرات، فحسب هذا القانون يدفع العامل نسبة 7 ٪ من أجره لمؤسسة التأمينات، بينما لا يدفع رب العمل سوى 14 ٪ من أرباحه لهذه المؤسسة، وهذه أقل نسبة يدفعها رب عمل في العالم.

● وما مصير الأموال التي يدفعها العمال لمؤسسة التأمينات؟

منذ صدور قانون التأمينات وإلى الآن قامت الحكومة بمصادرة جزء هام من الاشتراكات التي يدفعها العمال لمصالح صندوق الدين العام، حيث يقدر المبلغ المصادر بـ(114 مليار ل.س)، فلو استثمرت هذه الأموال بشكل صحيح لاستطاعت التأمينات الاجتماعية دفع رواتب تقاعدية للعمال تبلغ 100 ٪، ولاستطاعت أيضاً تأمين الضمان الصحي لهم، هناك ديون لمؤسسة التأمينات على الحكومة وأرباب العمال وشركات القطاع العام، حيث تصدر الحكومة كل فترة إعفاءً لأرباب العمل عن المبالغ السابقة المستحقة عليهم تحت دعوى تشجيعهم على الاشتراك عن عمالهم في التأمينات الاجتماعية، ولكنهم يتهربون من ذلك. في الواقع لا يوجد قانون في العالم يبيع للحكومات مصادرة أموال العمال من التأمينات الاجتماعية لأنها أموال خاصة.

● ما رأيك بتدخلات صندوق النقد الدولي في قضايا التأمينات الاجتماعية في بلادنا؟

يهمني هنا أن أشير إلى موقف الرئيس الماليزي من تدخلات صندوق النقد الدولي، فهو كان يعمل بعكس ما يقدمه الصندوق من نصائح ولهذا استطاعت بلاده أن تحقق التطور الاقتصادي المطلوب، وقد قال لنا هذا الكلام لدى زيارته لدمشق. فالمفترض بالحكومة السورية أن تستفيد من هذه التجربة لا أن تتبع نصائح البنك الدولي، لأن هذا البنك لا يتدخل في أي بلد إلا ويجلب له الخراب.

إن ما يقدمه صندوق النقد الدولي من نصائح يضر بمصالح أكثر من ثلاثة ملايين عامل، وعند فراعتي لتوصياته التي نوقشت في مجلس

إرضاءً وتقدير كل ما يلزم له، ولو على حساب

العمال ومكتسباتهم وحقوقهم، واشتراكاتهم التأمينية العادلة والمتناسبة مع ما يقدمونه من جهود وعرق طوال سنين عملهم، فالاشتراكات التأمينية الحالية البالغة 24.1 ٪ من أجر العامل، هي من النسب الأقل التي يحصل عليها العمال في الكثير من الدول التي سبقتنا في ميادين الاستثمار الأجنبي، و التي لم تسع إلى تخفيض اشتراكات العمال التأمينية. وهذا الجدول يبين تلك النسب:

| الدولة   | العمال  | أرباب العمل | الجموع  |
|----------|---------|-------------|---------|
| مصر      | 10 ٪    | 23 ٪        | 33 ٪    |
| تشيكيا   | 12.5 ٪  | 37 ٪        | 49.5 ٪  |
| فرنسا    | 15.45 ٪ | 33.86 ٪     | 49.31 ٪ |
| سورية    | 7 ٪     | 17 ٪        | 24 ٪    |
| ألمانيا  | 20 ٪    | 21.33 ٪     | 41.32 ٪ |
| ليبيا    | 5 ٪     | 35 ٪        | 40 ٪    |
| كولومبيا | 7.375 ٪ | 30.773      | 38.148  |

● **موقف الاتحاد العام من التوصيات التي قدمت في ورشة العمل؟؟**

لقد وزن الاتحاد العام على أعضاء المكتب التنفيذي ملاحظاته حول ورشة العمل، وما قدم فيها من نصائح من بعثة صندوق النقد الدولي لفرضها كما قدمت، وعلى أهمية هذه الملاحظات، فإنها لم ترق إلى متطلبات مواجهة ما يحاك ويطبخ في السر والعلن لسلب الطبقة

الوزراء لاحظت أن العامل كان عند وصوله سابقاً إلى سن التقاعد (بعد 30 سنة عمل) يتقاضى 75 ٪ من الأجر، بينما حسب النصائح الجديدة فإن العامل سيحصل على 60 ٪ من الراتب فقط بعد أن يكون قد امضى 40 عاماً من الخدمة، بالإضافة إلى تخفيض التعويضات من 2.5 إلى 1.7 عن كل سنة، ولا ندري ما هو المبرر لهذا التخفيض.

● **وماذا عن تصريح الدردري الأخير بأن توصيات صندوق النقد الدولي ستعتمد في الحكومة كصانع قرار؟**

أنا أعتقد أن الطبقة العاملة والحركة النقابية والقوى الوطنية لن تسمح لمثل هذا التصريح أن يمر، وستقاومه بكل الوسائل، لأن الطبقة العاملة والكوادر النقابية واعية لمصالحها، والمطلوب من الحكومة عدم استغلال القضايا الوطنية والموقف الوطني لتنفيذ ما تشاء من سياسات تمس حياة ومعيشة الطبقة العاملة، فإذا أصر الدردري على سياساته فإن هذا سيعني دفع أكثر من ثلاثة ملايين عامل لمقاومة هذه السياسات والحكومة الداعية لها. هناك مؤامرة كبيرة يجري تحريكها من الداخل وهي مؤامرة على الموقف الوطني السوري.

● **ما هو المطلوب من النقابات إذاً لمواجهة هذه السياسات؟**

المطلوب الدفاع عن حقوق العمال والقوانين الحالية التي تخدم مصالحهم، بعد السعي لتطويرها في سبيل تحسين مستوى معيشتهم، وأنا أعتقد أن قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال ستقف موقف الدفاع عن حق العامل، وستحاول الحفاظ على هذه القوانين مهما كلف الأمر. إن الطبقة العاملة قوية، وهناك أحزاب وطنية حية، بالإضافة لقواعد أحزاب الجبهة التي لها مصلحة في مقاومة السياسات الحكومية. إن من قام بتخريب الصناعة الوطنية في القطاع العام والخاص لابد من محاسبته، وهو من يجب أن يدفع الثمن لا الاقتصاد الوطني والعمال.

■ ■

# «توصيات البنك الدولي ستعتمد من قبل الحكومة كصانع قرار»؟!

العاملة حقوقها ومكتسباتها، حيث اقتصرت تلك الملاحظات على ما يلي:

(1) إن كل ما عرض في هذه الورشة لم تتم مناقشته أبداً، ولم يعرض علينا في مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية من أجل إبداء الرأي فيه وتسجيل ملاحظتنا.

(2) تأكيد النائب الاقتصادي بأن توصيات (البنك الدولي) ستعتمد من قبل الحكومة كصانع قرار لعرضها للجنة الاقتصادية واتخاذ القرار المناسب.

(3) فيما يخص التوصيات، يتبين أن الخيارات التي أثارها الحكومة ستعمل على خلق إشكاليات في القواعد العمالية، كونها ستخفض من الراتب التقاعدي، لأن المقترحات تعتمد على تخفيض نسبة الاشتراك من 24.1 ٪ إلى 14 ٪، حيث توزع نسبة 4 ٪ للعمال و10 ٪ لرب العمل، مع تخفيض نسبة التعويض للعاملين من 2.5 عن كل سنة إلى 1.7 عن كل سنة.

(4) اعتماد عمر 40 سنة وما دون لتطبيق هذه الشرائح الجديدة بغض النظر عن سنوات الاشتراك، علماً أن هناك عمالاً عمرهم 40 سنة ولديهم خدمة 22 سنة، وهناك عمال عمرهم 41 سنة ولديهم خدمة5 سنوات مثلاً، ولذلك فهناك ظلم كبير سيجيق بهذه الشريحة من العمال.

(5) هناك استفسار هام: هل ستمكن المؤسسة بعد تخفيض نسبة الاشتراك على دفع التزاماتها للإخوة المتقاعدين، ومن هو الضامن لهذه المسألة.

وفي الختام نقول: مواجهة سياسات الفريق الاقتصادي تحتاج لأكثر من الملاحظات، فهي تحتاج لحملة وطنية ولأوسع توافق بين القوى الوطنية المدافعة عن حقوق العمال ومكتسباتهم ومنها الحركة النقابية، لأن ما يطرح وما يمارس خطير يمس كيانتا الوطني... فهل تقبل التحدي؟؟

■ ع.ي



# أخطار حقيقية تهدد القمح السوري.. بسبب السياسات الحكومية

## ◀ إعداد: يوسف البني

تواجه زراعة القمح في سورية مشاكل نقص في الإنتاج لأسباب مناخية وبيئية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وتتأثر سلبياً وبشكل واضح بسبب تخلي الحكومة الحالية عما كانت تقدمه الحكومات السابقة من دعم وتشجيع للقطاع الزراعي، ففني الخطة الخمسية السادسة مثلاً: (1986 ـ 1990) تدخلت الحكومة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتركزت إستراتيجيتها في المجال الزراعي على:

1- تحسين ميزان استعمال الأراضي القابلة للزراعة ووقف زحف الملوحة في حوض الفرات الأسفل، وزيادة مساحة الأراضي المروية، والاستفادة من مياه الأنهار الفائضة للري.

2- زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية، والمردود لوحدة المساحة المروية، ونسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

3-زيادة القطيع الحيواني وتحسين إنتاجيته.

4-زيادة استخدام المُدخلَات من الأسمدة والآلات الزراعية.

وفي مجال القمح تحديداً، عمدت لزيادة إنتاجيته عن طريق:

1-زيادة المساحة المزروعة مروبياً، وتم اتخاذ قرار

بإلغاءالتبوير.

2-زيادة إنتاجية وحدة المساحة، من خلال تطبيق التقنيات الحديثة سواء في مجال البذار المحسن الذي تطور استخدامه، وطور بدوره الزراعة بشكل كبير، مع استخدام التقنيات الحديثة بالري واستخدام مواد مكافحة، والآلات الزراعية.

**دعم وتشجيع الزراعات الإستراتيجية بين المد والتراجع**

قامت الدولة سابقا بتحديد سعر مجز لمحصول القمح، والذي يحدد مركزياً عن طريق المجلس الزراعي الأعلى، في بداية كل موسم زراعي، وتعمل

الأسعار المعلنة على رفع الهوامش الربحية للقمح، كما حصل في النصف الأول من العقد قبل الماضي، ولكن مع بدء تبلور الأزمات الاقتصادية في سورية في بداية التسعينات، بسبب الانتشار السرطاني للفساد والنهب المنظم للقطاع العام بشكل علني، ما أدى إلى انفضات السوق وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض الهوامش الربحية كما يتضح في الجدول الواضح لكم:

لقد ارتفع الهامش الربحي للقمح الطري من 5 % عام 1985 إلى 79 % عام 1990. أما القمح القاسي فكان الهامش الربحي 12 % عام 1985 ووصل إلى 81 % عام 1990. ويتضح من الجدول السابق عودة لانخفاض الهامش الربحي لكلا النوعين، ليصل إلى 3 % و4 % على التوالي في عام 1998. ويعود السبب في ذلك إلى زيادة تكلفة الإنتاج مع بقاء السعر ثابتاً.

**العوامل المؤثرة في عملية الإنتاج**

إن أهم العوامل التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في إنتاج القمح، من المنظور الاقتصادي، ضمن تكامل سلسلة الحلقة الإنتاجية والتسويقية، ابتداء من الزراعة وحتى وصولها ليد المستهلك، ويمكن اعتبارها عوامل محددة لإنتاج أي محصول زراعي، هي:

1- **العامل البشري:** وتحدده الخبرة العلمية والفنية التي تتوافر لدى المشتغلين في هذا المجال، ويمكن تطبيق النظريات العلمية بطريقة عملية تؤدي إلى رفع وزيادة الكفاءة الإنتاجية، لذلك يجب إيلاء الأهمية الكبرى للوحدات الإرشادية، ودور المهندسين الزراعيين.

2- **العامل البيئي:** حيث انتشرت زراعة أصناف محددة تتأقلم مع المنطقة بشكل كبير، وتتلاءم والظروف الطبيعية (البيئة المحيطة)، ما أدى إلى تخصص بعض المناطق بزراعة القمح دون غيرها،

## جدول يبين التكلفة ـ السعر ـ الهوامش الربحية لمُحصول القمح (ق.س./كغ) في العقد الماضي

| المحصول               | البيان     | 1985                | 1990                | 1994                | 1995                | 1996                | 1997               | 1998               |
|-----------------------|------------|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|--------------------|--------------------|
| قمح مروي عالي الإنتاج | التكلفة    |                     | 419                 | 690                 | 858                 | 904                 | 982                | 999                |
|                       | السعر      | 5 <span> </span> %  | 750                 | 975                 | 985                 | 1030                | 1030               | 1030               |
| قمح قاسي عادي بعل     | هامش الربح | 5 <span> </span> %  | 79 <span> </span> % | 41 <span> </span> % | 15 <span> </span> % | 14 <span> </span> % | 5 <span> </span> % | 3 <span> </span> % |
|                       | التكلفة    |                     | 469                 | 825                 | 922                 | 969                 | -                  | 1091               |
| قمح قاسي عادي بعل     | السعر      |                     | 850                 | 1075                | 1085                | 1130                | -                  | 1130               |
|                       | هامش الربح | 12 <span> </span> % | 81%                 | 30 <span> </span> % | 18 <span> </span> % | 17 <span> </span> % | -                  | 4 <span> </span> % |

# السكن العشوائي.. واقع مرير ومستقبل مجهول.. (2 ـ 2)

## ◀ د.سنان علي ديب

**أضرار السكن العشوائي**

– معظم البيوت العشوائية قد تهدم معرضة جزءاً من المواطنين للبقاء في العراء،فأغلبها لم تُبن وفق الأصول الهندسية المعتمدة، كونها غير خاضعة للتصديق من أية جهة فنية فاحصة، وكان المنزل الواحد يبني بالتقسيط (غرفة، غرفة)،لذا فهي مهددة بالسقوط في حال وقوع أية كارثة بيئية.

– الافتقاد إلى معظم الخدمات،فنظراً لضيق الشوارع والطرقات وتعذر دخول سيارات النظافة والأطفال والإسعاف،إضافة إلى عدم محافظة الأهالي على النظافة العامة، فإن مستوى التلوث عال جداً ويعطي المجال لانتشار الفيروسات والمواد الملوثة في الهواء والماء والطعام.

– تشوه الصورة الجمالية للمدينة حيث تحاط بأحزمة فقر تستدر الشفقة وتصيب ناظرها بالضيق..

– خروج أكثرمن عشرة آلاف هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة، وقطع آلاف الأشجار، بدلاً من توجيه البناء للمناطق الصخرية الجرداء..

– هناك آثار أخرى اجتماعية خطيرة كتفشي أمراض أخلاقية كثيرة،كالإدمان والدعارة والمخدرات وغيرها،فالظروف الصعبة وعدم وجود الخصوصية وعدم الاندماج في المجتمعات الجدية على الرغم من طول السكن دفعت أغلب السكان ليتخلوا عن جزء كبير من العادات والتقاليد دون أن يستطيعوا الاندماج في المجتمعات المدنية الجديدة، وبالتالي كونوا مجموعات جديدة بمواصفات هجينة بين الخصال الريفية والعادات المدنية.

– الافتقاد إلى الأمان في المسكن وعدم الشعور بالاستقرار.أما بخصوص الشعور بخصوصية العائلة في المسكن فهي مفقودة، وتعاني الكثير من العائلات



قلة تعرض المزارع للخسارة. إضافة إلى توزيع الإيراد على مدار السنة، بسبب تنوع الحاصلات الزراعية (شتوية، ربيعية، صيفية، خريفية).

**ـ الاحتياج المائي للمحاصيل:** يحتاج المحصول إلى كميات كبيرة من المياه أثناء موسم النمو، ويطلق اصطلاح الاحتياج المائي على وحدات الماء بالوزن، المستهلكة من النبات واللازمة لتكوين وحدة واحدة بالوزن، من المادة الجافة، ويحتاج الموسم المروي الكامل إلى ثلاث سقايات تعتمد على ضخ المياه من الآبار الارتوازية بواسطة مضخات ديزل تعمل على المازوت، وقد زادت تكاليف السقاية على مدار الموسم للدونم الواحد في السقاية الواحدة من 3500 ل.س إلى 11000 ل.س ـ وبما مجموعه من 10500 ل.س ـ إلى 33000 ل.س ـ أي بمعدل 325 % ـ بينما لم ترفع الدولة سعر كيلو غرام القمح سوى 4 ليرات فقط من 16 إلى 20 ل.س ـ أي بمعدل 25 % فقط ـ وهذا ظلم وإجحاف بحق الفلاح ـ ودعوة مبطنة ـ بل وإكراه له لترك الزراعة الإستراتيجية، والتوجّه نحو الزراعات البديلة.

**ـ نظام التبوير:** للحصول على إنتاج مرتفع من القمح في المناطق ذات الرطوبة غير الكافية، يعتبر البور والذي يزرع بعده القمح، هو أفضل طريقة للإنتاج العالي، حيث يعمل البور على ادخار وحفظ الرطوبة، وإعادة إغناء التربة بالعناصر الغذائية اللازمة للنمو، وادخار النترات وغيرها، والقضاء على الحشائش الضارة بالإنتاج والأعشاب المتطفلة ـ.لذلك

عند حساب تكاليف الإنتاج، وإضافة هامش الربح الذي يكفي المزارع لإعادة إنتاج موسمه مرة أخرى، لتحديد سعر الكيلو غرام من القمح الذي سيسلمه للدولة، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هامش الربح يجب أن يكفي لضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة لمدة سنتين(سنة إنتاج وسنة بور).

ـ **التسميد:** يتنجح محصول القمح في الأراضي الخصبة، ويستجيب كثيرالإضافةالأسمدة، والتسميد

العلمي يكون عن طريق معرفة الإنتاج المخطط له، وخصوبة التربة، وخصائصها الكيميائية، وكميات السماد اللازمة لتوفير العناصر الغذائية للنبات، وقد ارتفعت أسعار السماد في السنوات الأخيرة نتيجة تراجع دور الدولة في رعاية ودعم العمليات الزراعية، وبسبب تحرير أسعار السماد في السوق، وبسبب الفساد المنظم الذي تمارسه المكاتب الفلاحية في تهريب السماد الذي تخصصه الدولة للفلاحين رغم عدم كفايته لاحتياجات العملية الزراعية، إلى السوق السوداء، والتحكم بسعره بشكل احتكاري جائر، ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج بشكل كبير.

**ـ خدمة المحصول:** تساعد عمليات الحراثة العميقة والخدمة الجيدة في زيادة إنتاجية القمح، ويفضل زراعته مبكراً وجمعه مبكراً، حيث يزرع القمح في سورية في فصل الخريف، رغم أن أصنافه المزروعة هي من الأصناف الربيعية، وذلك لاعتدال فصل الشتاء وعدم انخفاض درجة الحرارة فيه إلى 8ـم وهي الدرجة التي يتأثر عندها النبات بالصقيع ـ والزراعة المبكرة في الخريف تزيد من نسبة الأشطاء وطول السنبله ـ وتلعب الأمطار الأولى دوراً كبيراً في تحديد موعد زراعة الأرض البعلية، وتفضل الزراعة المبكرة التي تزيد من المردود لوحدة المساحة، على الزراعة المتأخرة التي تزيد من إصابة النباتات بالحشرات والأمراض وبلفحة الشمس ـ.

وقد ازدادت تكاليف عمليات الحراثة والخدمة مؤخراً، بسبب رفع الدعم عن المازوت الذي أدى إلى ارتفاع أجرة حراثة الدونم الواحد، حيث تحتاج الأرض قبل زراعتها إلى ثلاث مراحل من الحراثة على الأقل، المرحلة الأولى حراثة عميقة، وكانت تكلفة الدونم الواحد في هذه المرحلة 200 ل.س ـ ارتفعت بعد رفع الدعم عن أسعار الحروقات إلى 500 ل.س ـ ثم حراثة ثانية وتسوية وتسكيب، وكانت تكلفة الدونم الواحد 150 ل.س ـ ارتفعت إلى 400 ل.س ـ أي ما يساوي 800 ل.س ـ للدونم في الحراثتين، فيصبح المجموع 1300 ل.س ـ للدونم في الحراثات الأساسية الثلاث، ولما كان متوسط الحيازة الزراعية للفلاح في منطقة زراعة القمح الأساسية، وهي منطقة الجزيرة في سورية، تبلغ تقريباً 100 دونم، فيذلك تبلغ تكلفة الحراثة لوحدها على الفلاح 130000 ل.س ـ عدا عن باقي التكاليف من البذار والسقاية والحصاد، ويجب أن يراعى عند التسعير أيضاً، أجور النقل والتشويل والتحميل والتتزيل ويجب أن يكون التسعير مجزياً ومشجعاً للمزارع كي يتمكن من إعادة إنتاج موسمه مرة أخرى، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن، وحفظ لأمنه الغذائي واستقراره الاجتماعي ـ.

ارتكز هذا المقال على دراسة: «إنتاجية الأقماح المحسنة في سورية، التغيرات والعوامل المؤثرة عليها، الصادرة عن معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعيةبدمشق»..

■ ■



بمخرجاتها على الرغم من بعض التحفظات،وكذلك لا ننسى الخبرات الكبيرة التي بنت مدناً كاملة مع مختلف الخدمات كمدنية الطبقة والثورة والمدن الرياضية وعشرات الضواحي في مختلف مناطق القطر ومئات المشاريع منذ عقود،وهذه الخبرات والشركات التي يعملون بها تنوق إلى المشاريع من أجل إثبات وجودها وإعادة إحيائها في ظل المحاولات لحلها،وكذلك الخبرات التي تهاجر من بلدنا وتبدع في البلدان الأخرى لقلة فرص العمل،وبالتالي فإن الشركات والخبرات الوطنية والمتعهدين والمقاولين المحليين أولى وأقدر على القيام بهذه الأعمال ـ نحن لا نتقصنا الخبرات والأموال، وإنما نتقصنا الإرادة الصادقة والنية الجادة والعمل الدؤوب، ونقول

إن أي حل لا ينطلق من مبدأ العدالة الكاملة لساكني هذه المناطق هو حل فاشل،وكذلك أي حل لا يقترن بقمع شديد وقوي للمخالفات الجديدة هو حل مائع لا يمكنه الاستمرار ـ ويجب تسهيل الإجراءات القانونية بحيث تتمكن الأجهزة الإدارية للدولة من التدخل المباشر لردع المخالفات أو هدم الأبنية، تلافياً لتوسع السكن العشوائي المجمع والمبعثر في

■ ■



## يوميات مسطول

**بيكفي تلوث ويدانة..**

**راح يموتوا الأغنياء يا ناس.**

◀ **سمير عباس**

باجماعه الشام ملوثة، ومع هيك سعر البيت بالشام بين عشرين مليون وخمسمية مليون.. يعني نص مليار يا عالم.. يعني ثمن هاليبوت الغالية بتكفي الفقراء أكل لشئ ألف سنة، مع إنو كل يوم لازم الفليات تنزل البرادي وتغسلها وتكوها منشان تنظف من الشحوار. يازلة اغتتوا المكوية.

وهادا كله من الباصات، الكبيرة والصغيرة، اللي عم تشتغل عالمازوت.. لوئت الدنيا .

الفقراء أخوات ال... مبسوطين، ليش؟ لأهم ساكتين بالضواحي، والهاو عم يلعب لعب عندهم، ويبدفش التلوث عالشام، ويتلاقي الفقير أسمن من خريت، كله من شو؟ من خبر الدولة، اللهم لا حسد.. نفسه مفتوحة لانعدام التلوث.. يياكل ربطة باليوم.. عيني عليهم! الله يسترحم. شو الحل؟!

لقبتها. شو بنعمل؟ بتجي الدولة، وبتمنع دخول الباصات عالشام.. مثلاً: من السومرية وراح ما في باصات.. ومن جرمانا وقديس... إلخ. بتلاقي الفقير صحتة عال العال، نحيف رشيق مثل الغزال. كل يوم الصبح بتشوف الفقراء وأولادهم رايحين على الشام من الساعة أربعة الصبح، منشان يلحقوا أعمالهم ومدارسهم ماشيين مثل الجيش هرولة. والظهر بتلاقي جيش الفقراء داعس بسرعة منشان يوصلوا على بيوتهم الساعة ٨ مساءً.. وهيك ما بيظل عندهم وقت ياكلوا كثير، وينوفر ثمن الخبز المدعوم، وينبسطوا الأغنياء، ويبيعوا الخبز للصومال وأثيوبيا بالشئ الفلاني، وينصير أبطال العالم بسباق الضاحية الأولمبياد القادم! لأنو ما في رياضي يمشي كل يوم ٨ ساعات بدون راحة، ويناخذ الميدالية الذهبية والفضية والبرونزية.. ويبصادروها بالاتحاد الرياضي وبيبيعوها وبيعيشو بتمنها. منشان الأصول السورية العريضة.

**شفثوا الشطارة يافقراء يا بجم!!**

■ ■

# لماذا عدوني فاسداً؟؟

**حكمت سباهي**

**تتابع «قاسيون» تقلب صفحات ملف العمال الشرفاء المصروفين من الخدمة، وتعرض في هذا العدد قضية العامل سامر سليمان البدوي الذي كان يعمل في مديرية مالية حلب، ومورست ضده أساليب غير إنسانية من اضطهاد وظلم أثناء معارضته لسلوك الفاسدين، إلى أن وجد نفسه مصروفاً من الخدمة بذريعة واهية وهي اتهامه بالغياب المستمر عن الدوام..**

**يقول سامر سليمان البدوي:**

«تم تعييني في مديرية مالية اللاذقية عام 1999 بموجب مسابقة عامة لحاملي الإجازة بالاقتصاد والتجارة لتعيينهم بصفة مراقبي دخل في وزارة المالية، وقد كنت الأول في نتيجة المسابقة على جميع المتقدمين.

وبعد أن اتبعت دورة خاصة بمراقبي الدخل، عملت لفترة في اللاذقية، ثم تقدمت بطلب لنقلي إلى مديرية مالية حلب لأسباب عائلية (مرض أختي المقيمة بحلب بالسرطان والتي توفيت مؤخراً)، وقد تدخل أناس خيرون لأكثر من مرة لدى د . أحمد زهير شامية مدير مالية حلب حتى قام بإعطائي الموافقة على النقل، وصدر قرار نقلي في 2003/4/28 وباشرت عملي في قسم الشؤون الإدارية لمدة شهر واحد فقط.

ثم ما لبث مدير مالية حلب أن فرزني إلى مديرية مال جبل سمعان مع توصية شديدة باضطهادي، حيث بدأ مسلسل الإرهاب يمارس ضدي من أعوان مدير

مالية حلب. بداية لم أكلف بأي عمل في مديرية جبل سمعان، وتم رصد جميع تحركاتي وإعلام المدير عنها، ولو كانت شراء علبه سجائر، وأصبحت أعد غائباً عن عملي بمجرد مغادرتي لباب مكنتي، ثم تبدأ الأسئلة والتحقيقات، علماً بأنني جامعي، وقرار فرزي إلى جبل سمعان يخالف القانون لأنه لا يوجد ما يسمى بالفرز في قانون العاملين، بل هي تسمية غير قانونية لإبعادي عن عملي دون وجه قانوني، كما أن عدم تكلفني بأي عمل هو هدر للأموال العامة وفق قانون العقوبات الاقتصادية، ولكن أين الرقيب أو الحسيب؟ فعندما كنت أطلب من مدير مال جبل سمعان السيد أحمد زين الدين تكلفني بعمل محدد يكتفي بالإجابة «أنت موظف جديد»،

وعندما شغل منصب رئيس شعبة الرواتب والأجور نتيجة تقرير تفتيش بحق السيد جاسم سلامة، تم تحديد مركز عملي بقرار آخر مخالف للقانون في منطقة السفيرة خوفاً من تكلفني بهذا العمل كوني الجامعي الوحيد في الشعبة، وتم ذلك استناداً لكتاب مدير مالية حلب بتاريخ 2004/6/7، وعندما سألت عن السبب كانت الإجابة: «سنعيدك إلى مالية حلب»، وعندها أصبحت أشعر بأنني كرة يلعب بها مدير مالية ويقذفها كيفما شاء تحت شعار المصلحة العامة.. وفي النهاية تم تنفيذ الوعد، ونُقلت مرة أخرى من السفيرة إلى مديرية مالية حلب، وباشرت العمل في دائرة واردات ونفقات الموازنة، وقام رئيس الدائرة راكان الشيخ نايف بمعاملتي معاملة سيئة جداً، وكأنتي عدوه اللدود حيث أصبح يوجه لي الإنذارات دون سبب، ويعدّني غائباً عن عملي بمجرد خروجي من مكنتي لمدة عشر دقائق، بينما يقوم بالتستر على الموظفين الغائبين فعلاً، ويقوم بالتوقيع



بدلاً عنهم على دفتر الدوام. كنت أشعر بالظلم كل يوم خلال عملي بمالية حلب من كثرة الإنذارات الموجهة إلي بحجة غيابي وعن اعتباري إجازة بلا أجر وخصمها من راتبي الشهري. وبعد هذه الإنذارات تمت إحالتي للرقابة الداخلية للتحقيق معي بالغياب المزعوم، وقال لي المراقب الداخلي إبراهيم خلف بلغة التهديد «عليك العودة لمالية اللاذقية»..

في أحد أيام شهر رمضان سألت رئيس دائرتي راكان الشيخ نايف: لماذا تعاملني بهذه الطريقة القاسية، فأجابني: (لو بيدي لوضعتك على رأسي، فأنت إنسان جيد، ولكن الأمر من فوق.. من مدير مالية حلب وجبل سمعان)!! فتصوروا أنه حتى إجازاتي الإدارية كانت ترفض، وكذلك التقارير الطبية في حال مرضي، لقد حرموني من أبسط حقوقي في القانون وعندما بلغ عدد أيام إجازاتي بلا أجر 30 يوماً قاموا بمراسلة وزارة المالية بتاريخ 2005/1/12 لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقي، واعتباري بحكم المستقيل بعد التحقيق معي. ومن الطريف أن القانون أعطى العامل حق الحصول على إجازة بلا أجر لمدة 4 سنوات وكانوا يعدون غيابي هو إجازة بلا أجر، ولكن اختلط عليهم الأمر بين الغياب غير المشروع والإجازة بلا أجر وأرادوا حرمانني من الإجازة بلا أجر لاعتباري بحكم المستقيل وملاحقتي جزائياً بجرم ترك العمل، وعندما لم يفلحوا تقدمت بطلب رسمي لنقلي

# الباعة المتجولون.. و«السلطات العليا»



لهم، حيث ينتهزون الفرص لقبض المعلوم أو مصادرة البضاعة مع البسطة.

ومما يلفت الانتباه انتشار الباعة المتجولين وأصحاب البسطات في وسط المدينة وواجهاتها السياحية، واحتلالهم الأرصفة قرب جسر الرئيس والبرامكة والجسر الأبيض دون أن يعترضهم أحد، كما يلحظ وجودهم بشكل شبه شرعي في المنطقة

الصناعية وعلى طريق المطار، وتحديداً في حي الصبارة على المتحلق الجنوبي، والحريقة، باب توما... إلخ.. فهل هؤلاء مسموح لهم بالعمل، أما غيرهم من غير المدعومين أو مشاركي المتفذين فمحرم عليهم؟ يقول بعض الباعة في جرمانا: نتمنى أن ينشئوا لنا سوقاً للخضار والفواكه يتجمع فيه جميع الباعة المتجولين، ليكتفوا شربنا ونكتفي شربهم، والمواطن هو أول المستفيدين، حيث يكتفي شر الأسعار السياحية الموجودة بجرمانا»..

ويقول آخر: نحن بالتأكيد لسنا راضين عن وضعنا، فكثير منا أصحاب شهادات وخريجو معاهد وجامعات، ولكننا للأسف لم نجد ما نعمله بعد تخرجنا لانعدام فرص العمل، وبالتالي لجأنا لهذا العمل على مبدأ: «شو جابرك على المرء...»، وأخيراً يتبادر لأذهاننا سؤال؟ إذا كان القصد من المنع والملاحقة هو المنظر السياحي غير اللائق، فلماذا تقوم البلدية بعد مصادرة بضائع الباعة المتجولين وأصحاب البسطات والعربات بالمصالحة عليها بدفع المخالفين مبلغاً من المال مقابل استردادها؟ ■ ■

### شؤون محلية | 4



**هناك تباطؤ في تنفيذ توجيهات رئاسة الجمهورية لإعادة النظر في قضية المصروفين.**

إعطاء تفاصيل إضافية عنهم بحجة أن الذاكرة قد تخونه بعد مضي فترة على موضوع صرفهم من الخدمة، كما اقترح سؤال وزير المالية عن الموضوع؟ مضيفاً أن رؤساء الدوائر والأقسام هم من اقترحوا الأسماء، والبعض الآخر من الوزارة، وأن مدير المالية الحالي (معاونه السابق) على علم بكل التفاصيل. وفي الختام فإنه لا بد من وضع دوائر الدولة ولا بد من محاكمة جلاديهم الذين يعيشون بأمن الوطن الاقتصادي والاجتماعي، لأن مصلحة الوطن والمواطن تقتضي ذلك.

لقد ثبت «لقاسيون» اهتمام السيد رئيس الجمهورية بقضايا هؤلاء العمال وتوجيهه لرئيس اتحاد العمال بمتابعة قضيتهم ولا نعلم سبباً للإبطاء ولم نشهد سوى تحرك أمين فرع الحزب بحلب الرفيق عبد القادر المصري الذي طلب بموجب كتاب رسمي تم رفعه للقيادة القطرية إعادة العاملين الشرفاء إلى عملهم، وهذا موقف يستحق الاحترام والتقدير، ويدل على مناقبية ووفاء وإخلاص لقضايا العمال فهل سيتحرك مجلس الشعب والجهة الوطنية التقدمية لحل هذه المشكلة أخذاً بتوجيهات رئاسة الجمهورية، أم ستبقى الالامبالاة وضعف المسؤولية هي الساندة؟

■ ■

## سوء فهم

◀ **ديما النجار**

حمدو: كنت من زمان دائما قول: إيمتا فريقنا الاقتصادي رح يريح راسو وراسنا، ويبطل تصريحات؟ لأنو ملينا من تصريحات عياش عرفتوه؟ تبع (تلفن عياش).. وأنا بصراحة بطلت اسمع أخبار.

عبدو: له يا زلّة! لازم تعرف شو صاير بالبلد تطورات ..

حمدو: هلق أنت بدك تسميها تطورات، أنت حر، بس أنا بسميها صدمات، وخبي أنا بعيد عنك، معي سكر وقلب وما بلقى صدمات، يعني رح حس بالمصيبة أولتها وأخترتها، بقا مو مستعجل. مثل وقت رفعوا الدعم ...

عبدو : لاااا! زعل منك ما حدا رفع الدعم، الجماعة قالوا: (إعادة توزيع الدعم لمستحقيه)، أنا بصراحة هيك تفاءلت، ولهيك عم قلك: (تطورات) .. يعني أنا متلك مليت من الشعارات، ومو كتير بيهمني اسم النظام الاقتصادي المتبع، لأن شكلن الجماعة مليكين بالموضوع، وكل كم يوم بيغيروا الاسم، لذلك وقت سمعت كلمة (إعادة توزيع)، قلت الجماعة بلشوا يفكروا صح .. يعني نحنا مصيبتنا أنو الأرباح 80 % والأجور 20 % والضريبة 11 % بيدفعها أصحاب الأجور، و06 % أصحاب الأرباح، وإذا هالشي تغير، كل شي بيتغير، وأنا اتحملت كل هالعمر. قلت يالله، بانتظر كم شهر. يعني هنن صح رفعوا الدعم وزادت الأسعار، بس لسا في إعادة توزيع الدعم لمستحقه ..

حمدو: وأنت مين قلك إنو الزلّة قاصدك إلك بـ «مستحقه (هـ)»

عبدو : لا تقولوها!! فاتتني هي .. خاصة أنو عياش وجماعتو ما بيعرفو يستخدموا الضمانر. يعني قولتك راح علينا الدعم؟؟ توزع ومشى حالو!!؟

حمدو : إي صح النوم!!

■ ■



# كيف وقد اعترف الفريق الاقتصادي بخرق الدستور؟!

◀ نجوان عيسى

**نشرت «قاسيون» في العدد 372 مقالاً قيماً نقلاً عن زميلتها «نضال الفلاحين» يتضمن ردوداً محكمةً على أقوال لا تقل تاريخيةً عن سابقتها للنائب الاقتصادي «عبد الله الدردري» يقول من جملة ما يقوله فيها: «إن سياستنا الاقتصادية تعتمد اقتصاد السوق، ولا يوجد اقتصاد اجتماعي...».**

ولست هنا بصدد نقاش ما إذا كانت السياسات المتبعة حالياً ناجعة ومفيدة أم لا، ولست بصدد نقاش ما إذا كانت أفضل من سابقتها أم لا، فقد شرح وشرّح المقال المذكور أعلاه هذا الأمر. وكذلك لن أدخل في جدل فكري بهدف الدفاع عن الاشتراكية والماركسية أو نقد الرأسمالية واقتصاد السوق المفتوح.

وكذلك سأضرب صفحاً عن مسألة ما يحتويه هذا القول من تجاهل لمشاعر شعبنا واستخفاف به لجهة الإمعان في الكذب عليه لسنوات حول مشروع الاقتصاد الاجتماعي، ولجهة أن هذا الفريق الاقتصادي وعلى أسنة العديد من رموزه كان قد برّبطه خطوات الانفتاح والتطور الاقتصادي بعدم استيعاب شرائح الشعب «الجاهل» لمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، فإذا نحن نفاجئ بإنكار هذا المشروع من مسوفيه أنفسهم، واعتبار تسميته بالاقتصاد الاجتماعي مجرد تسمية جوفاء.

ولكن ما سأقولُه للفريق الاقتصادي: إذا طالعتم دستور الجمهورية العربية السورية (أي دستور بلدنا إذا كنتم قد نسيتم)، فستجدون أن أول فقرة من المادة (13) فيه، وهي أول مادة من مواد الفصل الثاني المتعلق بالمبادئ الاقتصادية، تقول حرفياً:

«الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال».

وأظن أنكم تعلمون أن الدستور هو القانون الأسمى في الدولة، فهو ينظم كيفية بناء السلطة، وكيفية ممارستها، وعلاقة أجهزتها بعضها ببعض، ويبين الأسس السياسية والفلسفية التي تنتهجها هذه السلطة في حكمها للبلاد.

وفوق ذلك، هو أيضاً أعلى من أي قانون أو مرسوم

◀ زهير مشعان

بدأت الدراسات لمشروع استصلاح الأراضي في وادي الفرات الأدنى في دير الزور منذ أواخر السبعينيات، وبدأ العمل في المشروع بالقطاع السابع في منطقة البوكمال عام 1982، ثم القطاع الخامس في منطقة الميادين، والثالث في مدينة موحسن، والأول في منطقة التبني، وكلها على الضفة اليمنى لنهر الفرات، ويقابلها على الضفة اليسرى القطاعات: 8، 6، 4، 2، وكلف المشروع مليارات الليرات. وإذا كان للمشروع إيجابياته التي لا ينكرها أحد، ومنها إيصال المياه لكثير من المناطق التي لم تكن تروى سابقاً، ومد السواقي الإسمنتية والمعلقة، وحفر خنادق مكشوفة لتصريف المياه المالحة، والتي

عدل بعض منها إلى الصرف المغطى فيما بعد، إلا أن السلبيات لا تقل عن الإيجابيات، وسبب هذه السلبيات هو: سوء التخطيط، وسوء التنفيذ، وسوء الإدارة والفساد والنهب، إذ ما لبثت هذه السلبيات أن تفاقمت، فأصبح الاستصلاح بحاجة إلى إصلاح. وقبل الخوض في بعض التفاصيل التي وردت من خلال بعض الشكاوى، نود أن نذكر بعض الملاحظات السلبية المهمة والمتعلقة بالمشروع:

1 - إن أراضي وادي الفرات الأدنى في أغلبها، أراض مزروعة ومروية منذ القدم، وبالتالي كان من الأولى استصلاح أراضي باديتي الشام والجزيرة البكر والصالحتين للزراعة، وهذا يعني إدخال آلاف الهكتارات في الإنتاج الزراعي، ولا يخفى على أحد النتائج الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، وتحقيق أكثر من الاكتفاء الذاتي، وتوفير فرص للعمل، وتحسين البيئة والتخفيف من التصحر والعجاج، الذي يعصف بدير

# ألو.. محافظ الرقة...

# الخط مقطوع؟!

يبدو أن الواقع الحالي للاتصالات الهاتفية في محافظة الرقة أكثر تخلفاً وفساداً مما قد يحسب الجميع.. إذ حتى الآن لا توجد خطوط هاتفية في الكثير من قرى هذه المحافظة بسبب البيروقراطية والفساد، وقد وردت إلى (قاسيون) شكاوى من أهالي مزرعة ربيعة، التابعة لها، يقولون فيها:



أو تشريع أو قرار سواء، وهو لا يعدل إلا وفق أسس محدّدة، واتباع إجراءات صارمة، لأنه في الأصل عقد متفق عليه ولا يجوز انتهاكه.

ولن ندخل هنا في تفاصيل السمو الموضوعي والشكلي للدستور، وفي نظرية العقد الاجتماعي وفي صعوبة الإجراءات واجبة الاتباع لتغييره، ذلك أن ما قلناه كاف لبيان خطورة انتهاك الدستور أو اتباع سياسات وبرامج تتناقض معه.

حتى وقت قريب، كنا نعلم -أيها الفريق الاقتصادي - أن سياساتكم مخالفة للدستور، وأن ما تمارسونه من إفقار للشعب وسحق لبقايا الشرائح المتوسطة وللطبقة الفقيرة، ومن إمعان في تدمير القطاع العام وتخسيره ثم خصخصته بحجة أنه خاسر، هو عدوان سافر على روحية الدستور القائم في البلاد، وكنا نلاحظ أن خطوات مركزة الثروة وتجميعها بشكل تدريجي، ما هي إلا تدعيم للاستغلال بدل العمل على القضاء عليه كما يتطلب الدستور.

وكنا نعلم أن كلمة الاجتماعي التي ألحقتموها بمصطلح اقتصاد السوق كانت غطاء سخيفاً للتراجع عن البرامج الاشتراكية، والانخراط في رومة السوق العالمية التي لا يمكن إلا أن تكون عبيداً فيها في ظل المعادلات القائمة، كما أنها غطاء للتراجع عن كل مقومات الاستقلال الاقتصادي تمهيداً لربط البلاد نهائياً بمكنة العولمة الاقتصادية، وأما ادعاءاتكم الوهمية وتصريحاتكم الخلبية حول

دعم «الطبقة» الوسطى (الآلية إلى الزوال) والطبقة الفقيرة (التي تتسع بسرعة جنوبية)، فكنا ندرك أنها محض ذر للرماد في العيون.

كنا نعلم كل ذلك.. ولكن الجديد اليوم هو اعترافكم يا حضرة النائب الاقتصادي بأن خطتكم تعتمد اقتصاد السوق فقط، أي أنها خطة رأسمالية بامتياز، ولكنها رأسمالية يطبقها ويتبناها الطرف السليبي من المعادلة، الطرف الخاضع للاستغلال. بمعنى أنك صاحب نظرية جديدة تقتضي تحويل بلد بكامله إلى ضحية لاستغلال الرأسمالية العالمية، في الوقت الذي ينص فيه دستور هذا البلد على أن الاقتصاد يجب أن يكون اشتراكياً.

لست بصدد الدفاع عن مضامين الدستور أو عن النهج الذي يتبناه في كيفية إدارة البلاد، لكنني أقول إنه لا يزال دستورنا، ومازلتم خاضعين له، وبما أن الحكومة الحالية تتبنى برنامجكم الخارج علناً على مبادئ الدستور، فيمكن القول إذا إن برنامجها الاقتصادي برنامج لا دستوري دون جدال. أخيراً أقول للفريق الاقتصادي وللحكومة كلها، ولجلس الشعب المؤتمن دستورياً على مصالح الشعب، ولكل القيمين على صيانة الدستور: لقد كان مشروع الحكومة الاقتصادي غير عادل وغير بناء وغير دستوري ولا يزال، واليوم يعترف أصحابه بعدم دستوريته علناً، فهل هناك من يسمح؟

■ ■

◀ وسيم الدهان

قدم وزير النفط سفيان العلاو في حديث له منذ أيام (سُكَّرَ) للمواطنين حين أكد بأن تحرير أسعار النفط بشكل كامل "سيمكنا من زيادة الرواتب والأجور ثلاثة أضعاف". لكن السيد الوزير لم يذكر في حديثه أو يتذكر بأن التحرير الجزئي السابق لأسعار المحروقات وما رافقه من منحة مالية (متواضعة) على أجور الناس وضعهم في قبضة الارتفاعات المهولة التي شهدتها وتشهدها أسعار السلع كافة، كما لم يذكر أو يتذكر بأن مضاعفة الرواتب لا تعني المزارعين السوريين لا من قريب ولا من بعيد، خاصةً منهم أولئك الذين هجروا أرضهم خشية أن تهجرهم الحياة إن هم استمروا في العمل على استصلاحها، ونسي الوزير أن هذا كله هدد أمننا الغذائي برمته، ورفع أسعار السلة الغذائية للمواطنين إلى سابع السموات!

والأحلى كان ما أبداه الوزير الموقر من تفاجؤ حين بيّن أن "رفع الحكومة لأسعار المازوت أدى إلى انخفاض الطلب على المادة بشكل فاق التوقعات" وكأن الطبيعة تقتضي استمرار الطلب على المازوت رغم ارتفاع أسعاره! وكأن الحكومة بأسرها لا تعلم أن مدخرات معظم الناس لم تعد تكفيهم لشراء (شرشف) يقي أطفالهم برد الشتاء القادم قبل أن يتمكنوا بما ادخروه من شراء ليتر واحد من مازوت التدفئة، كما لم تنتبه الحكومة الحكيمة إلى ما شهدته السوق السوداء من بيع وشراء في قسائم المازوت بين الناس بغية سد الرmq وتعويض ما خسروه جراء الارتفاعات العجائبية التي شهدتها جميع أسواق البلد!

وشرح العلاو مبتسماً بأن: "معاناة الحكومة الآن هي في زيادة مخزون المازوت والكميات المتعاقد عليها، ومازلنا (الحكومة) نتكبد خسائر كبيرة جراء دعم المشتقات النفطية". فعن أي دعم تتحدثون وقد ولى عهده، وما الداعي لهذا الاستجداء الآن سوى توفر النية الفعلية لتحرير أسعار النفط بشكل كامل!؟

يا حكومة الحكمة، لا يمكن إصلاح نتائج تحرير أسعار المحروقات (الناقص) السلبية بالترويج أو التفكير أو (الطنبرة) بإيجابيات التحرير (الكامل) لها، عليكم يا حكومتنا الموقرة بحلول أخرى لا تهدد أمن الوطن، فليس التحرير الكامل لأسعار المحروقات مقبولاً ولا يمكن اعتباره وفق أي مقياس كان بأنه حل واقعي خاصةً أنه سيفاقم سوء الحال العام وسيشعل لهيباً في صدور الناس لا يمكن إطفاءه ولو سكبت فوقه بحور الكون، لأنهم ذاقوا نار (ناقصه .. ونواقصكم)!

■ ■

# لكي لا نخسر كل ما حققه الاستصلاح!!

التوزيع والبوابات، فكميات الاسمنت والتسليح لم تنفذ بالمواصفات الفنية، فذهبت المليارات بين الهدر والفساد، مما تطلب إصلاحاً وصيانة مجدداً، ولدينا الصور التي تبين ذلك بالتفصيل الممل. ووقعت الصيانة الجديدة بمستتقع الفساد نفسه، والهدر وسوء التنفيذ!؟

مثالنا الأخير المفصل على أن الاستصلاح بات يحتاج إلى إصلاح حقيقي وجدي، هو ما جرى في القطاع الخامس في منطقة الميادين وتوابعها، فمنذ سنوات والعرائض والشكاوى الفردية والجماعية، الرسمية والشعبية، تقدم إلى مديرية التشغيل والصيانة والجهات الإدارية والسياسية، ولا تزال الأمور ضائعة بين أخذ ورد ومماطلة وتبريرات واهية، غير حقيقية، نذكر بعضاً منها لمزيد من إيضاح الصورة لمن تهمة مصلحة الشعب والوطن من القلة الباقية من الشرفاء!!

1- عريضتان من فلاحي جمعية القورية بتاريخ23 / 6/ 2001، وثانية بتاريخ 11/7/2002 موجّهتان إلى مدير الصيانة والتشغيل، حول المطالبة بتعديل بعض الطرق الزراعية، وإصلاح الفلومات من الرش، والتلمح (السيخ) وانتشاره. وقد وقع على كل عريضة نحو أربعين فلاحاً.
2 - عريضة مقدمة من الفلاح عبدا لله العطية، بتاريخ 4/4/2004 إلى الجهة نفسها، بناء على شكاوى الفلاحين في مدينة القورية حول استجرار المياه من محطة الرفع، والمعاناة بتأخرها نتيجة ارتفاع مستوى منسوب القناة الواصلة إليهم، فتقطع المياه عنهم قبل الآخرين بست ساعات عند إيقاف المحركات، ولا تصلهم عند التشغيل إلا بعد أربع ساعات، وهذا نتيجة سوء التخطيط والتنفيذ، والحل بسيط، وهو إنشاء مصطبة ارتفاعها (50

سم) تمنع رجوع الماء، تعمل على مبدأ صمام عدم الرجوع، فتحفظ الساقية بالماء، ولا يكلف هذا الحل كثيراً!!

3 - عريضة حول المواضيع نفسها بتاريخ 8/10/2007 يضاف إليها، انقطاع التيار الكهربائي أو تقنيته، وبالتالي توقف محطات الرفع، مع تأثير موجات الحر والصقيع على الزراعة، والتأكيد على حل إنشاء المصطبة، ووضع ما يسمى (صواريخ) لتسريع الجريان في الساقية الرئيسية، وقد وقع على العريضة (196) فلاحاً، والعريضة محالة من الجمعية إلى الرابطة الفلاحية بالميادين، ومن الرابطة إلى اتحاد الفلاحين بدير الزور، ومن رئيس الاتحاد صبحي الحنان إلى فرع حزب البعث بتاريخ 19/10/2007. هذا بالإضافة لعرائض أخرى متعددة، وها نحن في نهاية الشهر التاسع 2008، ولا تزال الأمور على حالها حتى الساعة!؟

ولمزيد من المتابعة، قامت قاسيون بزيارة للموقع، وأجرت مقارنة صور الفلومات والسواقي والمصارف، وقد اتضح جلياً سوء التنفيذ من خلال التاكل الغالب عليها، إذ بدت وكأنها أطلال أكل الدهر عليها وشرب.

إن قاسيون تعلن تضامنها مع فلاحي مدينة القورية ومطالبهم، فالإصلاح ليس كلاماً، وليس مصدراً آخر للنهب، وتوجّه إلى المدير العام لمؤسسة حوض الفرات، ووزير الري، ورئيس مجلس الوزراء، لوضع حد للإهمال والتسيب، ومحاسبة المقصرين، وضرب الفاسدين والمفسدين.

إن تحقيق هذه المطالب ليس صعباً، والفلاحون جزء هام من أبناء الشعب والوطن المنتجين، وكرامتهم من كرامتهما، ولن يضيع حق وراه مطالب.

■ ■

لقد حلت كثير من مشاكل العالم الكبرى منذ أربعة وعشرين عاماً مضت، بينما بقيت مشكلة مزرعة ربيعة، ومعها تسع مزارع مجاورة في الفراغ دون حل! وأخيراً نتساءل: ماذا يريد منا المدراء العامون الذين تعاقبوا على إدارة الهاتف؟! وهل هناك فرز طبقي بين سكان المزارع وسواهم؟! هل لأنهم من فلاحي منطقة الغمر التي غمرتها مياه بحيرة السد، وعليهم أن يبقوا مغمورين ومحرومين من حقوقهم؟! نرجو من جريدتكم أن تنشر شكوانا لأن فيها مصلحة وطنية، وتحقيق لكرامة المواطن..

■ **سكان مزرعة ربيعة - عنهم محمد الفياض**

إن قاسيون، تتضامن مع سكان ربيعة وكل المزارع التي يقيم بها الفلاحون المنتجون، ونؤكد هنا أنهم أحق من (المدعومين) بالخدمات وتلبية المطالب، ونرفع هذه الشكاوى باسمهم إلى كل من محافظ الرقة ووزير الاتصالات، ونطالب بتنفيذ مضمونها بأسرع وقت.

«مزرعة ربيعة تابعة لمركز مدينة الرقة، ويبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثمائة عائلة، فيها بلدية، وهي مخططة تنظيمياً، وقد بدأ الاكتتاب على شبكة الهاتف فيها عام 1984، واستمر ذلك في كل سنة حتى مطلع التسعينات، حيث تم إشادة مبنى ضخم للهاتف يقع بينها وبين مزرعة يعرب المجاورة، فاستبشر الأهالي خيراً، لكن فرحتهم لم تتم، وبقي المبنى خالياً ولمعلماً للجرذان والفئران. وفي كل عام عندما يحين دورها في استكمال التجهيزات وتركيب المقسم، يتحول هذا الدور بقدره قادر إلى غيرها.. إلى جهات لا نعرفها!! وعند مراجعة المسؤولين، لا نقبض إلا (سلق حكي)، ونتيجة الإلحاح الزائد، أوعز المحافظ بمد كبل إلى مبنى المقسم، وتركيب أربعة هواتف لأبناء (الست) وبقي بقية المواطنين الذين يعاملون كأبناء (الجارية) محرومين من هذا الحق!؟

وعند مراجعة صاحب السعادة علي العزو المدير العام للهاتف، لا نلقى إلا وعوداً خلبية، بل بات في الأيام الأخيرة يزدري من يسأله منا!؟



# الأزمة تؤكد أن ماركس مايزال حيّاً

د. قدري جميل:

# الأزمة العالمية العظمى للرأسمالية.. لا مخرج منها!

### كيف تفجرت الأزمة؟

لقد تبين أن حجم القيمة العقارية في أمريكا تبلغ 50 ترليون دولار وأن القروض العقارية بلغت 150 ترليون، أي أن الجهة المقرضة أعطت المقترضين أموالاً أكثر من القيمة الحقيقية التي تمثلها عقاراتهم بغية امتصاص الفائض الدولارى الموجود في السوق العالمية لمصلحة المستهلك الأمريكي مؤقتاً، لكن هذا المقترض نتيجة هبوط قيمة النقد لم يعد يستطيع تسديد القرض الذي ارتفعت فوائده مع انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية لصاحب القرض، خاصة وأن أجره ثابت نسبياً، فما كان من الجهات المقرضة إلا أن استولت على العقار، أي أنها بقيت بدون سيولة لأن أموالها تحولت إلى عقارات ما اضطر الكثير منها إلى إعلان الإفلاس، فقامت الحكومة الفدرالية بإعطاء هذه الجهات أموالاً لتبعد عنها شبح إعلان الإفلاس، والأموال التي ضختها الحكومة في البنوك لا تحل الأزمة بل تعقدها ما وجه أنظار الحكومة ومن ورائها المصارف إلى الأموال الحقيقية المتعلقة بسوق الإنتاج والاستهلاك، وقد وصلت الأزمة الآن إلى جيوب دافعي الضرائب، لذلك لا يوجد مخرج من الانهيار، لأن حجم الكتلة الدولارية المطروحة شهد مبالغة كبيرة. وسيتم دفع الفارق من المستوى المعاشي والاجتماعي للشعب الأمريكي.

### متى أصبح الأمر يشكل خطراً على النظام المالي العالمي؟

هذا الأمر لم يكن مكشوفاً، ولم يكن مصدرراً للخطر عندما كانت عملات العالم محلية، ولكن مع ظهور العملات الإقليمية الذي بدأ عملياً في القرن 21 حين ظهر اليورو بدأ أكبر مساحة كان يدور بها الدولار هي أوروبا والثانية روسيا والفضاء السوفييتي السابق، حينها انكفأ الدولار عن المساحات المذكورة عند انتعاش اقتصاداتها فانكشفت كميات هائلة من الدولار تدور حول العالم وهو عامل اقتصادي نوعي عالمي، ومن جهة أخرى يبرز شيء ثان، حيث يقول اقتصاديون عالميون إن الأمريكيين استطاعوا بأدواتهم ولاسيما البورصة خرق القانون الموضوعي القائل بالتناسب بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية بحيث استطاعوا الوصول إلى نسبة 25/1 كتلة سلعية مقابل كتلة نقدية. ونظام البورصة العالمي الذي نراه اليوم لم يكن تاريخياً بهذا الشكل، حيث تكون الشكل الحالي للبورصة عام 1995 حين حوت البورصة مبادلات تعكس حجم مضاربة واسع جداً، وكان 90 ٪ من مبادلاتها عبارة عن مضاربات مالية، وكانت البورصة قبل ذلك 90 ٪ مبادلات حقيقية و10 ٪ مضاربات مالية، وهذا التحول الذي شهدته البورصة مكنها من امتصاص جزء كبير من الكتلة النقدية الدائرة حول العالم، وإذا كان الناتج العالمي 40 ترليوناً، فإن الذي يدور في البورصات هو كتلة نقدية تعادل 1.5 ترليون دولار يومياً أي حوالي 500 ترليون سنوياً، وبما أن ضخ النقد لا يوقف هذا العملية وهذا الضخ هو عملياً طريقة لإعادة توزيع الثروة لمصلحة الأغنياء والشركات الكبرى، فهذه الكتلة/ الفقاعة ستنفجر عند لحظة معينة، وإذا كان الحديث منذ ستة شهور يدور حول زوال إمكانية إيقاف انفجار الفقاعة المالية بمجرد تجاوزها نسبة 25/1، فالحقيقة أنه قد تم تجاوز هذه النسبة منذ فترة، وكل ما يظهر على السطح الآن ما هو إلا تداعيات الانفجار، وقد كانت المؤسسات الأمريكية الرأسمالية الكبرى واعية لحجم هذا الخطر واستطاعت أن تحتوي الأزمة عبر البورصة بين 1995 و2000، وكان الخروج إلى الحرب ضد الإرهاب عام 2001 مجرد ضربة استباقية للأزمة الاقتصادية التي نرى تداعياتها اليوم.

### هل يعني ذلك أن نسبة 25/1 بدأت بالتمزق في 2001\$

نعم بالضرورة، لأنه منذ البداية يجب أن تكون كتلة النقد أقل من حجم السلع، وقد كانت النسبة قريبة أو متجاوزة لهذه النسبة، ولذلك



إن المعادلة بسيطة، وهي تقول إن أية كتلة نقدية في التداول يجب أن تساوي كتلة البضائع المنتجة خلال فترة محددة تقسيماً على سرعة دوران النقد خلال الفترة نفسها، وعادة ما تكون الفترة الزمنية سنة واحدة، ولنأخذ الإنتاج العالمي الذي يقدر حسب الأرقام المنشورة اليوم بـ 60 ترليون دولار، لكن طريقة الحساب تدفعنا إلى القول إن هناك حساباً مكرراً وهناك تضخيم للإنتاج العالمي وبناءً عليه فإن هذا الإنتاج قد يكون بحدود 40 ترليون، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس كل الإنتاج العالمي يتم تبادله بالدولار، وهنا لابد من القول إن نصف هذا الإنتاج يجري تبادله بالدولار، وإذا اعتبرنا أن الإنتاج العالمي الذي يخدمه الدولار هو 20 ترليون فمن الأكيد أن سرعة دوران النقد هي أعلى من واحد، وإذا كانت كذلك فإن المعادلة تحتم أن تكون كتلة النقد في التداول أقل من كتلة البضائع المنتجة خلال الفترة الزمنية المحددة، وإذا كان لدينا 20 ترليون دولار من الإنتاج الحقيقي فيجب أن يكون لدينا أقل من 20 ترليون دولار للتخديم، لكن الأرقام تقول بأنه منذ 1995 فاقت الكتلة الدولارية المطروحة للتداول 300 ترليون، والأرقام الجديدة اليوم فجرت مفاجأة هائلة حين أكدت أن الكتلة الدولارية بلغت حدود 700 ترليون، في حين يجب أن تكون الكتلة النقدية أقل من واحد أي أقل من 20 ترليون، أي لدينا 35 ضعفاً مما هو مطلوب من حجم الكتلة النقدية الدولارية الدائرة في العالم اليوم.

1972، أي فكوا ارتباط الدولار وكل العملات الأخرى عن الذهب. وحين جرى هذا الفك عن الذهب مع بقاء الدولار عملة عالمية، وخاصة أنهم ضمنوا تسعير النفط بالدولار (النفط تحول إلى معادل عالمي للدولار أكثر من الذهب)، بدأت آلة طباعة الدولار الأمريكي بالعمل بشكل أسرع ما أدى إلى زيادة الكتلة الدولارية الورقية الموجودة في العالم، ولكن الأسواق كانت حينها قادرة على امتصاص هذه الكتلة الورقية المالي الكبيرة التي كانت تدور في الفضاء العالمي، وكانت القدرة الأمريكية العسكرية والسياسية قادرة على حماية الدولار الورقي الذي يعكس عملياً القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ولكن شيئاً فشيئاً تغير الوزن النوعي العالمي للاقتصاد الأمريكي في نهاية القرن العشرين حيث هبط حجم الناتج الأمريكي من الناتج العالمي من 30 ٪ إلى 18 ٪ واحتلت أوروبا المكان رقم واحد في الاقتصاد العالمي بشكل فعلي، وأصبحت اقتصادات أوروبا مجتمعة تشكل 27 ٪ من الناتج العالمي.

### هل تنبه الأمريكيون إلى المشكلة قبل وقوعها؟

الاعتقاد راسخ بأن الأمريكيين تنبهوا للمشكلة باكراً، لأنهم أصدروا من الدولارات كمية تفوق حاجة السوق من الكتلة النقدية.

### ما حاجة السوق من الكتلة النقدية؟

أجرت هيئة تحرير صحيفة «قاسيون» حواراً مطولاً مع الرفيق د.قدري جميل حول الأزمة المالية العالمية الكبرى التي تمر بها الرأسمالية، بصفتها باحثاً وخبيراً اقتصادياً، وسألته عن جذورها وأسبابها وتداعياتها وانعكساتها ومآلها، كونه من أوائل الذين استشرفوها وتوقعوا حدوثها.. ونظراً لأهمية الموضوع، ونزوع الإجابات إلى الشمولية والشرح العميق الواضح والمبسط، مع محافظته على الرصانة والعلمية، فقد ارتأينا في أسرة التحرير إعطاءه حيزاً واسعاً..

### ماذا تغير وأين المفارقة؟!

وهكذا، وضمن هذه الخارطة، تحول الدولار من عملة محلية إلى عملة عالمية، ولكن لم يعف الدولار من تغطية نفسه بالذهب حينها، ولم يسمح له بالتملص من هذه التغطية، وكان ذلك أمراً بديهياً، ولكن حينها لم يكن هناك وسيلة لقياس حجم الإصدار النقدي الدولارى للعالم الخارجي. صحيح أنه كان بالإمكان ضبط الإصدار الدولارى الداخلي، إلا أن تغطية الدولار الورقي عالمياً لم تكن ممكنة، وذلك عائد لنشوء عدة عوامل موضوعية منها:

- تطور السوق العالمية.

- تطور خطوط الاتصال.

- تطور التبادلات.

وكل هذا يحتاج إلى وحدة قياس لم تكن متوفرة، ولم يكن هناك أية عملة إقليمية من هذا النوع، بل كانت جميعها محلية بما في ذلك الدولار الذي أخذ موقع عملة عالمية بشكل فجائي، وأمام انعدام القدرة على قياس وضبط حجم الدولار المطلوب للتداول العالمي، سمح ذلك لآلة طباعة الدولار الأمريكية أن تبدأ بالعمل دون تغطية ذهبية أحياناً، الأمر الذي انتبه إليه منافسو الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الستينيات.

### ما معنى أن يصدر الدولار دون تغطية ذهبية؟

إن إصدار الدولار دون تغطية ذهبية، يعني أنه أصبح فعلياً دولاراً (إسمياً)، أي لا يملك من القيمة حقيقة سوى قيمة الورق المطبوع عليه، لكن يمكن الحصول مقابل قيمته الاسمية على منتج، فأدى ذلك إلى وضع الأمريكيين في موقع متميز ومتقدم بالنسبة لمنافسيهم في النظام الرأسمالي العالمي نفسه، لذلك احتج الفرنسيون ممثلين بالجنرال ديغول في أواخر الستينيات على ذلك، وطلبوا استبدال كل الدولارات الموجودة في البنوك الفرنسية بالذهب، فاضطر الأمريكيون في ذلك الحين أن يلبوا هذا الطلب لأنهم ملزمون بما وقعوه من اتفاقات دولية، ولكنهم قاموا بحل إبداعي وعلى الطريقة الهوليدوية تجاه الخطوة الفرنسية، فانتقموا من ديغول وألغوا اتفاق برتن وودز عام

يقول د. جميل في مستهل الحوار:
لابد بدايةً، من وضع اليد على الجذور الحقيقية للأزمة المالية العظمى التي وقع النظام الرأسمالي العالمي في قبضتها، إذ لا يمكن فهم جذور هذه الأزمة إلا بالعودة إلى التاريخ، لأن جذور هذه الأزمة تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي وتطوره التاريخي بنسخته الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية التي جرى بعدها تطور هام، تمثل في اتفاقية بريتون وودز 1944، فقبل ذلك الحين كانت جميع العملات التي تمثل الاقتصادات الرأسمالية القوية في البلدان المركزية عملات محلية. ومعادها الذهب وفقاً لاتفاق دولي، أي أن كل عملة ورقية لها مضمون ذهبي، أما في اتفاقية بريتون وودز 1944، فحدث أمر خطير لم تظهر تداعياته فوراً، بل تم ذلك بعد عدة عقود، وتجلى في عدم اعتماد الذهب كمعادل وحيد للعملات المحلية. بل تم الاتفاق على أن يكون المعادل هو الذهب والدولار الأمريكي معاً، أي تم إعطاء الدولار الحق في لعب دور المعادل بين العملات، وقد كان هذا الأمر في حينه طبيعياً، لأن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من الحرب العالمية الثانية دون خسائر تذكر، فالتقوى العاملة الأمريكية لم تتأثر بالحرب العالمية الثانية كما تأثرت القوى العاملة في الدول الأخرى التي خاضت الحرب على أرضها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نشطت الصناعة الأمريكية جداً خلال الحرب العالمية الثانية خاصة في صناعة التسليح، فأصبحت الولايات المتحدة من خلالها صاحبة الرقم واحد في الوزن الاقتصادي الفعلي الحقيقي في مسرح الإنتاج العالمي، حيث مثلت أمريكا منذ ذلك الحين 30 ٪ من هذا الإنتاج. وكان وضع الدولار مقياساً لتبادل العملات إلى جانب الذهب في ذلك الوقت منطقياً وطبيعياً.

الكتلة الأساسية من الدولار لا تتجاوز قيمتها الحقيقية قيمة الورق المطبوعة عليه !!





## حجم الدولار في التداول أكثر من حجم السلع التي يخدمها ب 35 ضعف على الأقل..

كان الخطر جائئاً وازداد الخطر مع ظهور العملات الإقليمية التي أدت إلى كشف الكميات الفائضة من الدولار، وكان الحل هو السيطرة على كل موارد الكرة الأرضية لإنقاذ الدولار وضمان تسعير النفط بالدولار، فالسيطرة على الموارد تهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان تسعير النفط بالدولار ثم السيطرة على حجم نفط معين لضخه في شريانات الاقتصاد الأمريكي الذي أصيب بمرض عضوي، والسيطرة على النفط تساعد الأمريكيين على رفع سعره في الأسواق العالمية بما يؤدي إلى تباطؤ الأسواق المنافسة خاصة الأوروبية والصينية.

#### لماذا لم تحقق الحملة العسكرية أهدافها؟

الذي حصل هو أن الحملة العسكرية كان عليها أن تحقق هدفها بالاستيلاء على مصادر النفط عام 2008 لأن الإدارة الرأسمالية كانت على يقين بأن الانفجار آت في هذا العام، لكن آجال هذه الحملة العسكرية لم تتحقق ولذلك بدأت الأزمة الاقتصادية قبل أن تحقق الحملة العسكرية أهدافها ودخل الأمريكيين في حالة لا يحسدون عليها من التخييط بين احتواء آثار الأزمة الاقتصادية وعدم إمكانيتهم حلها بالشكل العسكري الذي كانوا يريدونه سابقاً.

#### في ظل نظام قائم فعلياً على التبادل البضاعي النقدي، هل الأزمة الحالية في عمقها هي أزمة معادل سلعي، وما المخرج من أزمة المعادل؟

نعم إنها أزمة معادل حقيقية، وإذا عدنا إلى التاريخ فإن المعادل عادةً ما كان حيادياً ولم يكن سلعةً، وقد بدأ تاريخ المعادل باستخدام الملح قبل أن يتم الانتقال إلى الذهب الذي كان يلعب دور معادل أكثر من دور السلعة، إلا أن مشكلة الدولار كمعادل تكمن في أنه تحول إلى سلعة في نفسه، وأنه ليس معادلاً حيادياً لأنه مملوك من إحدى الجهات، ولذلك فقد ساهم الدولار بإعادة توزيع الثروة عالمياً وبشكل فاضح جداً، ولم يعد الدولار يملك الحق بأن يلعب دور المعادل ونحن نشهد الآن إرهابصات انتهاء دوره كمعادل، كما لا يمكن الرجوع إلى الذهب كمعادل لأن احتياجاته المنجمية شهدت تراجعاً كبيراً، ومن شروط المعادل أن يحافظ على استقرار في قيمته وقيمة الذهب تتغير باستمرار بغض النظر عن سعره. وفي غضون ذلك كان الأمريكيون يستخدمون النفط كمعادل للدولار إلا أن النفط يعتبر مادةً استراتيجية تقتضي الاستيلاء عليها بشكل كامل لإتمام العملية، والأمريكيون لم يستطيعوا فرض نفوذهم على مصادر النفط العالمية كلها وهذا سبب لهم مشكلة. ويجري اليوم حديث جدي بضرورة البحث عن معادل موضوعي وحقيقي للتبادل السلعي العالمي، وهناك اقتراحات عديدة ومنها اقتراح (ليندون لاروش) أن على الناس اختيار عملة عالمية ثابتة وإعطاها محتوى محدداً بحيث يملكها الجميع بحسب وزنه في الاقتصاد العالمي ويجري التداول على أساسها ولا يملك أي بلد حق إصدارها بل يتولى ذلك مؤسسة دولية وفق اتفاق دولي يحافظ على شروط التبادل المتكافئ، إلا أن هذا الاقتراح في ظل التوازنات الحالية صعب التحقيق. وهناك اقتراح قدمه علماء روس بأن أحسن معادل ممكن استخدامه ويعكس قوة أي بلد هو الكيلوواط الساعي، فجميع أشكال الطاقة يمكن إرجاعها إلى الكيلوواط الساعي لاسيما وأن أسعار إنتاج الكيلوواط الساعي بمختلف أشكالها اليوم تتقارب فيما بينها بسبب أزمة النفط وبدء استخدام الطاقة الشمسية، وبذلك فإنه من الممكن حسب الروس استخدام

الكيلوواط الساعي كمقياس للإنتاج وبالتالي كمعادل عالمي.

#### ما هو مدلول انهيار المعادل حالياً؟

إن مدلول الانهيار عميق وبسيط في آن واحد، وإذا عدنا اليوم إلى وسائل الإعلام الغربية بعد حلول الأزمة فإن جوهر الكثير من المقالات والتحليلات يقول «ماركس يبعث حياً»، إذ أن جميع الحقائق البسيطة القديمة التي قال بها ماركس عادت الحياة لتؤكدّها من جديد، حيث أكد ماركس على ضرورة إلغاء النقد كمعادل وضرورة الانتقال إلى التبادل من نقدي/بضاعي إلى بضاعي/بضاعي وبالتالي إيجاد بضاعة تكون هي معيار التبادل وليس النقد، لأن النقد قد يراوغ في عمليات التبادل ليساهم في إعادة توزيع الثروة وتمركزها، وبكلمة أخرى: إن أحد مؤشرات النظام الاشتراكي المتطور عند ماركس هي إلغاء دور النقد ونحن موضوعياً نسير في هذا الاتجاه، حيث نشهد أزمة معادل حقيقية لا حل لها، وصحيح أن المعادل شهد أحياناً في التاريخ بعض المراوغات لكن ليس بالصورة التي نشهدها في أيامنا هذه، فورقة المئة دولار التي تحمل قيمة 10000 عشرة آلاف سنت يكلف إنتاجها (طباعتها) 4 سنت، أي أن سنتاً واحداً يربح 2500 سنتاً، وحين قال ماركس إن الرأسمالية ترتكب جميع الجرائم حين تصل نسبة ربحها إلى 300 ٪ لم يكن يتخيل وصول هذه النسبة إلى 250000 ٪ مئتان وخمسين ألفاً بالمئة وهي نسبة ربح الدولار كبضاعة!! وبالتالي لم يعد الدولار يملك الحق بالبقاء معادلاً عالمياً للإنتاج البضاعي.

#### ما عمق المشكلة وما الحل؟

عملية إعادة الإنتاج بالمعنى الواسع هي ثلاث حلقات؛ إنتاج – تبادل وتوزيع – واستهلاك، وبما أن الحلقة الأساسية التي يعتمد عليها النظام الرأسمالي هي حلقة التبادل فقد جرى ضخ كميات هائلة من الدولارات في المؤسسات المالية والرهن العقاري والمؤسسات غير المنتجة، فأنفجرت الفقاعة في الحلقة الوسطى من عملية إعادة الإنتاج أي في التبادل، ونحن نرى الآن بداية الأزمة بشكلها المالي وهي بطريقها إلى العصب الحقيقي للاقتصاد الذي هو الإنتاج، بدأت بالرهن العقاري، وانتقلت للمصارف، وتنتقل الآن إلى شركات التأمين التي تمثل خط الوصل مع الإنتاج وتخديمه، وهي على بعد خطوة واحدة لوصولها إلى الإنتاج، وإذا انهار النظام المصري، مع علمنا أن الاقتصاد كلّ متشابك ومتراطب، فكيف ستقوم المؤسسات الإنتاجية والصناعية بتخديم نفسها مالياً؟

بالتأكيد لن تستطيع، لأن الأزمة المالية حينها ستصبح أزمة في الإنتاج وقد تصل إلى حالة كارثية. وحل الأزمة الحالية يكمن في إيقاف المصاريف العسكرية ووضخ المال في القطاع الإنتاجي السلعي وتخفيض الكتلة النقدية. لكن القائمين على النظام المتهاوي يقومون بغير ذلك! فما زالت المصاريف العسكرية ضخمة ومشاريع الحرب ما تزال قائمة إلى جانب استمرار طباعة العملة والضخ المالي يتم فقط باتجاه قطاع التبادل المالي وحده! وأصبح لدينا مثال واضح على سوء إدارة الأزمة، فحين أعلنت الحكومة

الأمريكية حلولها الإنقاذية واتخذت البنوك الأوربية إجراءات إنقاذية واستخدمت مليارات اليوروات لشراء كميات هائلة من الدولارات من الأسواق فتحسن وضع الدولار تجاه اليورو بحيث هبط إلى 1.41 خلال أسبوع واحد، وفي يومين فقط عاد الدولار ليصبح 1.46 تجاه اليورو.

#### هل الأزمة مضادة للاستطباب؟

إنهم يعالجون العوارض متجاهلين الجذر، وبمجرد انتهاء مفعول العلاج المؤقت تعود المشكلة للتفاقم أكثر فأكثر، ومثالاً على ذلك مداواة شخص مجروح وجرحه ينزف ومن الطبيعي أن يكون الحل بقطب جرحه لكن المعالجة التي يقوم بها أطباء الرأسمالية حالياً هي ضخ المزيد من الدماء! وقد وصلت الأزمة إلى نقطة خطيرة خاصة أنهم بدؤوا يتكلمون عن نزوب الموارد باستثناء أموال دافعي الضرائب، وهذا يعني الأموال الحقيقية التي لها علاقة مباشرة بالإنتاج والاستهلاك أي أن ما سيجري هو قص مباشر للمستوى المعاشي والعمليات الإنتاجية.

#### بماذا تختلف هذه الأزمة عن سابقتها؟

صحيح أن الأزمات السابقة لم يكن حجمها إقليمياً بمعنى الكلمة لأنها كانت تنتشر إلى حد ما، إلا أن مركزها كان دائماً إقليمياً، أما الأزمة الحالية فلا يمكن القول أبداً إن مركز الأزمة إقليمي بل هي اليوم عملياً أزمة عالمية، إذ سرعان ما امتدت الأزمة لتطال الاقتصاد الأوربي والآسيوي ثم الخليجي..الخ، ومن هنا فتفاعل الأزمة يمكن تسميته بالتفاعل الشلالي (الدومينو).

## حرب أمريكا ضد العالم منذ 2001 هي ضربة استباقية للأزمة الاقتصادية المتوقعة..

#### هل من حل للأزمة الحالية؟

لا يوجد اعتقاد بأن هناك قدرة على حلها بالمنطق الرأسمالي، لأن الحلول المطروحة هي حلول مالية، وهي غير مجدية لحل الأزمة والمشكلة إذأ بنبوية ذات علاقة بطبيعة النظام الرأسمالي نفسه، فحجم تناقضاته وصل إلى الحد الأقصى وهذه التناقضات تمنع حل المشكلة

إلاً بتغيير الطبيعة الطفيلية الريعية النقدية لهذا النظام، وتغييرها يتطلب عملياً تغيير البنية، أي تغيير النظام نفسه. وحتى بعد ستة أشهر وربما سنة سيظهر أن كل الحلول التي يقومون بها لن تغير شيء من الأزمة وقد تخفضها مؤقتاً لتعود بعد ذلك أقوى مما سبق وهكذا.. وسنعيش حالة من المد والجذر في درجة ارتفاع حرارة الاقتصاد العالمي وبلحظة معينة ستصل الحرارة إلى نقطة لا يمكن العودة عنها وستشهد المنظومة الرأسمالية انهياراً شاملاً من أولها إلى آخرها..

#### هل سيأخذ هذا الانهيار شكلاً اجتماعياً/اقتصادياً؟

بالتأكيد.. لأن هذا الانهيار ليس اقتصادياً بحتاً، لأنه عملياً حين تتخذ خطوات مالية كبيرة لتصحيح مسار قضية اقتصادية كبيرة، فإن ذلك سيؤثر اجتماعياً بشكل حتمي، خاصة أن أموال دافعي الضرائب ستذهب لإنقاذ الشركات التي تخص عدداً معيناً من الأفراد، وهذا الموضوع بنهاية المطاف سيؤدي إلى تخفيض شديد في مستوى المعيشة في مناطق اعتاد مواطنوها على نمط استهلاكي مفرط في الرفاهية ما سيؤدي إلى هزات اجتماعية وبالتالي سياسية لم يشهد التاريخ لها مثيلاً!!

#### لطالما هناك خسائر أليس من الطبيعي أن يكون هناك رابحون؟

قولاً واحداً، عندما تتهار مؤسسات بعد خسائر تقدر بالتريليونات فإن هناك أحداً يربح، أي يجري تمركز أعلى لرأس المال، وإذا كنا نسمع اليوم بالمليارديرية فإننا سنسمع عما قريب بـ «الترليونيرة».

#### هل فقدت القوى الرأسمالية العالمية السيطرة أم أن ما يجري حتى الآن تحت سيطرتها؟

فيما يخص موضوع الدولار وحجم الأزمة وامتدادها، لاشك أنهم فقدوا السيطرة، والكلام عن أن ما يشهده الدولار اليوم هو أحد أشكال التحكم بالأزمة ليس له تفسير واضح، فانهيار الدولار يعني خطراً كبيراً سينعكس انهياراً في مستوى المعيشة داخل الولايات المتحدة، ويمكن القول إن السلام الاجتماعي في الولايات المتحدة تحقق بسبب الدولار القوي، وإذا انهار الدولار فيبقى الحل الوحيد أمام حكام البيت الأبيض هو استخدام القبضة الأمنية لفرض الاستقرار الاجتماعي، ما يتطلب تغيير طبيعة النظام السياسي في أمريكا بالانتقال إلى نظام سياسي جديد فاشي بكل معنى الكلمة لتأمين الاستقرار الاجتماعي للطبقة الحاكمة. والدولار موضوعياً فقد قيمته ودوره العالمي ونحن نشهد اليوم ترحل الدولار عن عرشه العالمي الذي جلس عليه ستين عاماً، وترجل الدولار عن العرش له ثمن كبير في الداخل الأمريكي وفي السيطرة الكونية الأمريكية.

#### ماذا عن احتمال تفتت الولايات المتحدة الأمريكية؟

عندما كانت الأزمة اقتصادية بحتة كان من الممكن حدوث انهيار اقتصادي يمكن احتواؤه إلى

#### لقاء العدد

#### 7 |

## أقل الاقتصادات تأثراً بالأزمة هي أقلها اندماجاً بالسوق الرأسمالية العالمية..

هذا الحد أو ذلك مع فقدان الهيمنة الأمريكية أي الحفاظ على النظام لكن بتغيير دوره العالمي، ولكن مع الخروج إلى الحرب أصبحت المعادلة تقول إنه في حال خسارتهم وعدم تحقيقهم النتائج الإستراتيجية المطلوبة من الحرب فإن الانهيار لن يعود اقتصادياً صرفاً، بل ستتعدد إحداثياته وسيصبح انهياراً اقتصادياً سياسياً اجتماعياً جغرافياً/سياسياً، وقد فقد الأمريكيون الفرصة التاريخية الوحيدة لانتقاء الانهيار الكامل بالمعنى الجغرافي ـ السياسي عندما رفضوا الخضوع لقوانين التاريخ بالبقاء بحجمهم المسموح به لهم من القوانين الموضوعية، فهل يعقل أن يكون وزنهم 18 ٪ من الاقتصاد العالمي ويستمرون في الحصول على 40 ٪ من الناتج لصالحهم بما يجعل وضعهم أفضل من الآخرين بأضعاف!؟

#### لماذا لا يستطيع حلفاء أمريكا مساعدتها في أزمتها؟

لا يمكنهم مساعدتها، فمثل أمريكا وحلفاؤها/منافسوها هو مثل متسلقي الجبال الذين يتسلقون جبلاً وعراً فيكون أولهم هو أقواهم ويربط فيما بينهم جميعاً حبل واحد لكي يتساعدوا عند سقوط أحدهم، والمشكلة هنا أن الأول والأقوى هو أمريكا وهي من يسقط ولابد سيتبعها من ارتبطوا معها بالحبل نفسه! فالسوق العالمية واحدة في نهاية المطاف، ويقال بأن أقل الاقتصادات تأثراً بالأزمة هي أقلها اندماجاً بالسوق الرأسمالية العالمية، فلو كان يوجد في سورية سوق للبورصة تعمل كما أسواق الخليج، لكانت سورية تدفع يومياً مليارات الليرات السورية تعويضاً للرأسمال الأمريكي الذي يخسر جراء أزمتة الحالية، وعليه فتأخر البورصة السورية كان نعمة للاقتصاد السوري وهي نعمة غير مقصودة من الفريق الاقتصادي، وإذا كان الفريق الاقتصادي يسعى لتفعيل سوق البورصة السورية حالياً فقصدهم إلحاقنا بقطار الانهيار، وهذا ما لا نريده!

#### ما حجم تداعيات هذه الأزمة على بلدان مثل بلداننا؟

قال أحد الاقتصاديين الهامين: إن جزر الاستقرار الوحيدة التي لن تطالها الأزمة المالية الأمريكية هي الجزر التي تحاصرها أمريكا اقتصادياً، ومثال ذلك كوبا وكوريا الشمالية وخلفهم تأتي سورية لأنها لم تندمج بعد بشكل كامل بقطار العولة كما أراد البعض.

#### ما حظوظ الحلول العسكرية للخروج من الأزمة؟

في الأزمات ذات الحجم الكبير كان الحل دائماً عبر التاريخ عسكرياً، وليس هناك سابقة شهدت فيها أزمة ما حلاً سلمياً، وإذا كان احتمال الحل السلمي موجوداً فإنه يقدر بـ 10 ٪ وهو احتمال بعيد، لكن إذا تم اللجوء إلى حل سلمي فإن ذلك سيدل على سوء الإدارة الأمريكية لأن تأجيل الحل العسكري كون توازن القوى لا يسمح بتنفيذه فوراً سمح للأزمة بالوصول إلى الاقتصاد الصناعي ففقدت الآلة الحربية قدرتها على إنتاج الأسلحة من الأصناف والكميات الكافية والضرورية للحرب واستمراريتها الزمنية، ولا يمكن نفي هذا الاحتمال (الحل السلمي) نظرياً بشكل مطلق لكن مع ذلك فهو احتمال ضعيف ولم يكن له سابق في التاريخ. ونهايةً، من الأكيد أننا نشهد انهياراً كبيراً شاملاً لمنظومة اقتصادية بكاملها وسنشهد في المرحلة اللاحقة إعادة تكوين للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ضمن توازنات القوى التي يسمح بها عصر اليوم.



# المفاوضات المتعثرة وسياسة الهروب للأمام!



إن وقف الانزلاق نحو الكارثة، مرهون بضرورة تحقيق توافق وطني عام حول برنامج العمل السياسي/الكفاحي للشعب الفلسطيني في كل مناطق تواجده. فالتمزق الجغرافي والسياسي والمجتمعي، أعطى للسياسة العدوانية الاحتلالية، مبررات البقاء والتمدد. خاصة وأن العديد من السياسات والممارسات داخل المؤسسات الإدارية والأمنية التي أوجدها اتفاق أوسلو، قد فاقمت من الأزمة الداخلية. كما أن الشرخ الكبير قد انتقل منذ فترة إلى داخل الأطروالصيغ التوافقية الفلسطينية. ومناقلته الأنباء عن الخضات العنيفة التي دارت في الاجتماعات التشاورية/التدولية التي تمت مؤخراً لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الموجودين في عمان، تؤكد على أن التجاذبات والاختلافات حول إعادة تهيئة المجلس لتحمل دوره، والقيام بوظيفته، لم تعد مجال خلاف بين القوى السياسية، بل- ولاعتبارات عديدة- داخل اللون السياسي الواحد، لأن البعض يريد إعادة ترتيب المجلس، بأعضائه ومهامه، بما يتلاءم مع رؤيته.

في ظل هذا المشهد، لايد من خطوات جماهيرية، منظمة وفاعلة، تعمل على إعادة ضبط الحراك الراهن، وتوجيهه نحو ملمة الأوضاع الداخلية على قاعدة التمسك ببرنامج المقاومة.

■ ■

## قريع المتخبط يتراجع مجدداً عن خيار المقاومة

بعد تلويحه بخيار «إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد» الذي اتبعه بالحديث عن «دولة ثنائية القومية»، واصل رئيس وفد المفاوضات الفلسطيني، أحمد قريع، تخبطه إثر لقائه بوزيرة الخارجية الصهيونية، رئيسة حكومة العدو المكلفة تسيبي ليفني، ملوحاً أولاً بـ«المقاومة كحق مشروع» إذا ما فشلت المفاوضات، «الإسرائيلية- الفلسطينية»، ثم عاد ليتراجع ساحباً إياه بعدما ثارت حفيظة ليفني مهددة بالرد على ما أسمته «الإرهاب» بكل قوة.

ويعتبر تهديد قريع تجديداً في قاموس المفاوضات الفلسطيني الذي أسقط خيار المقاومة واعتبر المفاوضات الخيار الاستراتيجي كما جاء أكثر من مرة على لسان محمود عباس.

وقال قريع للصحفيين بعد لقائه ليفني الثلاثاء الماضي إن «الزعماء الفلسطينيين يدرسون خياراتهم إذا فشلت المحادثات في التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى الاستقلال، وإذا فقدوا الأمل في التفاوض وأصبحوا مقتنعين بأن «إسرائيل» ليست مستعدة لإنهاء احتلالها فإن تجدد الهجمات على الإسرائيليين سيصبح أمراً محتملاً»، ورداً على سؤال عما إذا كان يقصد أن الفلسطينيين قد يستأنفون التفجيرات الاستشهادية داخل الكيان الصهيوني قال قريع «جميع أشكال المقاومة»، فقامت ليفني بإجراء محادثة هاتفية معربة عن رفضها لما جاء في تصريحاته.

ونقلت وسائل إعلام العدو عن «أبو علاء» قوله تبريراً إن «حديثه أخرج من سياقه، وأنه كان يقصد المقاومة السلمية».

وزاء هذه «المرحلة القريعية» نفى مسؤولون إسرائيليون أن ليفني قدمت أية وعود بشأن مضمون المفاوضات. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية ايجال بالمر «أكدت ليفني لنظيرها الفلسطيني أن الاجتماعات وجلسات العمل ستستمر بالصيغة نفسها ودون أي تغيير حتى في الفترة التي ستحاول خلالها تشكيل ائتلاف حاكم».

## تطبيع أمني في الخليج

ايلاند قائد شعبة العمليات في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الذي أصدرت محكمة اسبانية مؤخراً أمراً بإلقاء القبض عليه بسبب دوره في قتل المدنيين الفلسطينيين، تحت ذريعة استهداف قادة وكوادر المقاومة الفلسطينية.

ونوهت الصحيفة الى أن الشركة الدولية Asia Global Technologies السويسرية، التي أسسها ويديرها رجل الأعمال الإسرائيلي الأمريكي، ماتي كوخاخ، فازت مؤخراً بعقد تصل قيمته إلى مئات ملايين الدولارات لبناء مشروع تابع للأمن الداخلي في الإمارات، وأنها شركة تستوعب العشرات من الضباط المستقلين من الجيش الإسرائيلي، وكبار المسؤولين السابقين في الصناعات الجوية وجهازي الشاباك والموساد، منوهة الى ان الشركة المذكورة تعمل بتنسيق وتوجيه كاملين من وزارة الحرب الاسرائيلية. ■ ■

وطنه المحتل مرتين 1948 و 1967. وفي هذا الإطار من «الاجتهادات» المتطيرة، في سبيل البحث عن مخارج، جاء كلام «سري نسيبة» الأكاديمي المعروف بأفكاره المثيرة للجدل، وبعلاقته الحميمة مع أحد القادة الأمينين السابقين في المؤسسة الصهيونية «عامي أيلون»، عبر عدة صحف «هآرتس» و«القدس»، عندما أكد على «الدولة ثنائية القومية»، مسقطاً حق المواطن الفلسطيني في وطنه، وداعياً لتحقيق «المساواة» في هذه الدولة العتيدة، داعياً إلى (استبدال الكفاح من أجل الاستقلال، بالكفاح من أجل المساواة في الحقوق وحق العودة). لكن نسيبة يدعو إلى إدراج هذا الحق- العودة- في صفةة للمقايضة (بالنسبة لنا، مهما كان حل قضية اللاجئين هاماً للفلسطينيين، فإن القدس أهم لهم ولباقي العرب والمسلمين. ومن أجل القدس سيوافق حتى اللاجئون الأكثر تطرفاً على تقديم التنازلات. لذلك نقول إن القدس هي المفتاح الوحيد للتنازل عن حق العودة). إن هذا الإعلان الخطير الذي يضع مصير القضية الوطنية في بازار المقايضة والتفاضل، يشير إلى وصول بعض دعاة الحوار والتفاوض، البعيدين عن الأضواء، إلى مراحل متقدمة في رسم ملامح التنازلات في المرحلة القادمة، مما ينبىء بحصول الانهيار الشامل.

فقد تحدث رئيس الوفد المفاوض عن (أن أحد الخيارات الأبرز أمام الفلسطينيين هو الإعلان بشكل أحادي الجانب عن إقامة دولة فلسطينية). إن أية دراسة ميدانية، تؤكد استحالة تحقيق هذا الخيار، نتيجة الوقائع المثبتة على الأرض المحتلة منذ عام 1967 «الجدار الاحتلالي/ التقسيمي، كتل المستعمرات، مصادرة الأرض والثروة الباطنية، الارتباط والتشابك الكاملين بالاقتصاد والبنى التحتية مع حكومة العدو، التقطيع والتفتيت للوحدة الجغرافية». وقد جاء هذا الموقف بعد مرور أيام قليلة، على حديث له، حول رؤيته للخروج من المأزق الراهن، من خلال اللجوء إلى خيار (الدولة ثنائية القومية). إن الرد على أزمة الاستعصاء التي تشكو منها الحالة التفاوضية بين الطرفين لا تتطلب القفز في الفراغ، بمقدار ما تستوجب العودة إلى البرنامج السياسي/ الكفاحي للحركة الوطنية الفلسطينية، ناهيك عن الفارق الكبير مابين تحقيق الدولة الفلسطينية بالإعلان الأحادي عن قيامها، والوصول لتلك الدولة الثنائية المتخيلة، مع ما يتضمنه كل تصور، من إسقاط لحق الشعب العربي الفلسطيني في

◀ محمد العبد الله

دأبت وسائل الإعلام العربية والعالمية على تداول أخبار اللقائات الفلسطينية «الإسرائيلية» بالمزيد من الضبابية- إن لم نقل السوداء- بدليل ماتناقله باستمرار من تصريحات لرئيس السلطة، ومسؤول ملف التفاوض. خاصة وأن (التغييرات الحكومية داخل كيان العدو) سمحت للمراقبين، بالتوصل لاستنتاج يقول بعجز هكذا حكومة عن التعامل مع القضايا الأساسية. كما أن حالة الإدارة الأمريكية التي بدأت تلملم أوراقها لمغادرة البيت الأبيض خلال الأشهر القليلة القادمة، قد أوصلت- مع أوضاع أخرى تعيشها هذه الإدارة- المتفاوضين إلى حالة الجمود الراهنه. بالإضافة للخلاف الفلسطيني الداخلي، حول جدوى المفاوضات في ظل الوضع القائم على الأرض، في تحقيقها لأية مكاسب للشعب الفلسطيني.

جاءت تصريحات رئيس السلطة مؤخراً خلال زيارته لبيروت وروما والقاهرة، لتوحي بوصول المفاوضات لأزمة حقيقية. فقد استبعد في معظم أحاديثه (التوصل إلى اتفاق سلام مع «الإسرائيليين» يشمل جميع القضايا قبل نهاية السنة. وأن لا يوقع على اتفاق لا يشمل القضايا الست الرئيسية). وهذا ما أشار إليه أحمد قريع رئيس الوفد المفاوض أثناء لقائه مندوب اللجنة الرباعية طوني بلير في أبو ديس (لن نوافق على تأجيل أو تأخير البحث في أي موضوع من مواضيع التسوية الدائمة بما في ذلك القدس واللاجئين). جاءت هذه المواقف، المترافقة مع التصريحات المتوازية التي أطلقها مؤخراً سلام فياض وصائب عريقات، لتدلل على طبيعة المآزق الذي وصلت إليه هذه اللقاءات المتواصلة، والمشمولة في رعايتها من سيده الدبلوماسية الأمريكية، التي حرصت على مساهمتها الميدانية- ثمانى عشرة زيارة- في حلحلة العقد المستعصية بما يتلاءم مع مصلحة حكومة العدو، التي تعمل على تطبيق بنود برنامجها الإحتلالي/ الاستعماري، مستفيدة من ضعف سلطة رام الله المحتلة، التي فقدت منذ لحظة وجودها قدرتها على الحركة والمناورة و«السيادة» التي نفتها تماماً بنود اتفاق أوسلو.

في ظل هذه الحالة المزومة، حاولت قيادة التفاوض ممارسة نوع جديد من «الضغوط»، على حكومة العدو، والإدارة الأمريكية الداعمة لها. فقد تحدث رئيس الوفد المفاوض عن (أن أحد الخيارات الأبرز أمام الفلسطينيين هو الإعلان بشكل أحادي الجانب عن إقامة دولة فلسطينية). إن أية دراسة ميدانية، تؤكد استحالة تحقيق هذا الخيار، نتيجة الوقائع المثبتة على الأرض المحتلة منذ عام 1967 «الجدار الاحتلالي/ التقسيمي، كتل المستعمرات، مصادرة الأرض والثروة الباطنية، الارتباط والتشابك الكاملين بالاقتصاد والبنى التحتية مع حكومة العدو، التقطيع والتفتيت للوحدة الجغرافية». وقد جاء هذا الموقف بعد مرور أيام قليلة، على حديث له، حول رؤيته للخروج من المأزق الراهن، من خلال اللجوء إلى خيار (الدولة ثنائية القومية). إن الرد على أزمة الاستعصاء التي تشكو منها الحالة التفاوضية بين الطرفين لا تتطلب القفز في الفراغ، بمقدار ما تستوجب العودة إلى البرنامج السياسي/ الكفاحي للحركة الوطنية الفلسطينية، ناهيك عن الفارق الكبير مابين تحقيق الدولة الفلسطينية بالإعلان الأحادي عن قيامها، والوصول لتلك الدولة الثنائية المتخيلة، مع ما يتضمنه كل تصور، من إسقاط لحق الشعب العربي الفلسطيني في

# و... تم دفنها!



معروفة منذ فترة طويلة من واقع دراسات وعمليات رصد علمي للجبل. أي أنه كان مؤكداً، ومع ذلك لم تحرك الحكومة ساكناً.

عقب الانهيار مباشرة تم شن حملة في صحف الحكومة استهدفت إدانة الضحايا بإشاعة أنهم رفضوا الانتقال للإقامة في مساكن حديثة أقامتها الحكومة لهم، وألصقت بهم توصيفات واتهامات مهينة ومبتذلة. وقام التلفزيون بعرض صور المساكن التي رفض هؤلاء البؤساء الانتقال إليها قبل الانهيار!! لكن الحقائق التي أعلنها الناجون من كارثة الموت والدفن الجماعي تحت الصخور المنهارة دحضت أكاذيب الحكومة، وبينت أن حقيقة الأمر هي أنه لدى الافتتاح الرسمي لهذه المساكن بحضور مسؤولين كبار ووسط هالة إعلامية واسعة، تم نقل عدد من الأسر إلى هذه المساكن التي زودت بأثاث جديد. غير أنه بعد الانتهاء من المراسم تم إخلأهم بالقوة وعادتهم إلى سفح الجبل.

هل نفهم من ذلك أن الطبقة الحاكمة تريد التخلص من ناس لا لزوم لهم في سياق واحد مع التخلي عن العلاج المجاني للمواطنين، وفي ظل إصابة عشرات الملايين بأمراض الالتهاب الكبدي الوبائي والفشل الكلوي وغيرهما وهي الأمراض الناتجة عن تلويث كل شيء بسبب ما يستورده لنا رجال الأعمال من الكيان الإسرائيلي، وكذا عن الجوع الذي تعانيه الملايين؟

وهكذا فإن انهيار الجبل لم يدفن تحت عشرات الآلاف من أطنان الصخور ضحايا لا يمكن تحديد أعدادهم بدقة حتى الآن، ولكنه دفن مهمهم شرعية سلطة فارقت الحياة فعلياً ولكن دون دفن. سلطة طبقة معادية للفقراء ولكل الكادحين.

**ويعد..**
كما علمنا لينين فإن القوى الرجعية (سواء قبل أو بعد سقوطها) تتضاعف شراستها وعنفها ربما مئات المرات، لأنها تستجمع قوتها في معركة البقاء.
في عالم اليوم، إذ بدأت مرحلة الانهيار الكبير للنظام الرأسمالي المعادي للجنس البشري، سواء في بلدانه الامبريالية المتطورة أو في البلدان التابعة، فإنه ينبغي الانتباه إلى:
أن تمام سقوطه لن يتم تلقائياً وإنما بنضال حاسم وجسور ومبدع.
أن شراسته على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي سوف تزداد إلى أقصى حد، لأنها معركة بقاء بالنسبة اليه.

بالمناطق نفسه فإن المعركة بالنسبة إلينا هي معركة بقاء مفروضة علينا وعلينا خوضها والانتصار فيها، لأنه لا بديل لأماننا سوى المقاومة والنصر. ■ ■

◀ إبراهيم البدرابي

أخيراً وقعت الواقعة. انفجرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة بشكل لا سابق له. وصلت الرأسمالية إلى أقصى درجات انحطاطها وطفيليتها. بيد أنه ينبغي التأكيد على عدم ابتذال «الحتمية»، ذلك أن التطور التاريخي وإن كان يؤكد حتمية زوال الرأسمالية، غير أن هذه الحتمية لن تتحقق من تلقاء نفسها، وإنما سوف تتحقق عبر «الفعل الثوري الحاسم» الذي لا بد أن يبدعه الكادحون وطلانعمهم الثورية.

لقد مرت الرأسمالية بأزمات عاتية، وتخطتها في كل مرة بتصديرها للآخرين (الحروب والغزو وسباق التسلح وتكريس تبعية الأضعف واستنزاف دماء الشعوب ... الخ) أو بالمناورات بقدر من الإصلاحات الداخلية في إطار النظام.. وكذا باستخدام الآلة الإعلامية الهائلة لتقديم النموذج الرأسمالي بشكل خادع.

في العقود الأخيرة تأكلت القشرة الرقيقة التي صنعتها الامبريالية لستر عوراتها ( خاصة في العقد الأخير)، وظهر تآكل الجسد الامبريالي بكل عناصره الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية والدعائية والتصديرية للآزمات مثلما انكشفت محدودية تأثير وحشيتها في حروبها العدوانية. وكان ذلك بفعل المقاومة الباسلة التي قامت بها الشعوب ولا تزال.

**من العام إلى الخاص.. مصر نموذجاً**
إذا كانت التحايلات التي لجأت لها الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان امبريالية أخرى (ضخ سيولة نقدية هائلة في شرايين الاقتصاد) لن تكبح الأزمة ولن تحقق الاستقرار، فإن هذا الخيار الواهي لن تكون له نتائج ملموسة في مثل بلدانا الغارقة في التبعية. بيد أن قوى التبعية والليبراليين الجدد في بلدانا لا يزالون أمناء لما صاغته لهم الامبريالية من سياسات أفضت وتفضي إلى الخراب.

على سبيل المثال- في مصر- فإن الاستثمار في العقارات جعل من هذا القطاع قاطرة للاقتصاد المصري المتداعي، وأصدرت الحكومة قانون «الرهن العقاري»، رغم الفشل الذريع الذي أصيب به هذا المجال في بريطانيا في عهد تاتشر، ورغم الأزمة الكارثية التي تصيب الولايات المتحدة. وبالرغم من كل ذلك فان أزمة الإسكان متفاقمة في مصر رغم زيادة المعروض بسبب الأسعار التي تفوق طاقة المواطنين.

لقد تم إنفاق عشرات المليارات على الإسكان الفاخر وإقامة القرى السياحية على شواطئ البحرين الأبيض والأحمر، وفنادق «فور سيزونز» والمنجعات في كل مكان، وكذا المدن الجديدة التي لن يستطيع أكثر من 90 ٪ من المصريين الاقتراب منها (القاهرة الجديدة، مدينتي... الخ). وبالمقابل يزداد إشغال أحزمة الفقر التي ابتكروا لها اسماً جديداً هو «العشوائيات» ليلقوا بالمسؤولية على سكانها، وكذا إسكان المقابر، يزداد اتساعاً وهي تضيق بسكانها، حيث تتسع دائرة التشرد والإقامة والنوم على الأرصفة.

في مصر أصبحت الإعلانات عن شركات البناء الأجنبية العملاقة هي الطاغية في الشوارع والصحف والتلفزيون. شركات «داماك» و«إعمار».. الخ، وشركات مصرية عملاقة نشأت من العدم. وتمنح الأرض لهذه الشركات بشكل شبه مجاني. وتقام لها مشاريع البنية الأساسية الهائلة.

**الانهيار الكبير**
كان انهيار جبل المقطم واقعة كاشفة للمرة الألف عن طبيعة سياسات الطبقة الحاكمة. لم يكن الانهيار نتيجة لكارثة طبيعية، بل كانت مقدماته

## تسوق أمريكي بقوة السلاح في الإسكندرية



أكدت نشرة «دنيا الوطن» من غزة أن جولة تسوق «شوبينج»، قامت بها مارجريت سكوبي، السفيرة الأمريكية في الإسكندرية، تسببت أواسط الشهر الجاري بإصابة المدينة بشلل مروري وإشاعة الفزع والذعر بين أهالي الذين فوجئوا بعشرات الأشخاص من القوات الخاصة الأمريكية يرتدون زياً مدنياً يشبهون في وجوههم الأسلحة الآلية والرشاشات، ويمنعون المارة والسيارات من دخول شارعي العطارين وعلي الليثي والشوارع المتفرعة منهما .

وقال أحمد محمد السيد- مدرس: «فوجئت في حوالي التاسعة والنصف، بعد أدائي صلاة العشاء بأشخاص أجانب في زي مدني يشبهون أسلحة آلية في وجه المارة، ويمنعون الجميع من المرور في شوارع منطقة العطارين، ووقفنا في

ذهول ولا ندري ما يحدث، وتبين لنا فيما بعد أن هذه القوات كانت تحرس السفيرة الأمريكية أثناء

جولة تسوق في المنطقة بعد تناولها إفطاراً رمزانياً في المركز الثقافي الأمريكي بالإسكندرية حضره العديد من الشخصيات العامة الإسكندرية وموظفو المركز». وأضاف «تجولت السفارة الأمريكية في محلات التحف، واشترت عدداً كبيراً بعد أن نشفت ريق أصحاب المحلات من الفصائل في الأسعار، ولم تدفع لهم سوى نصف السعر الذي يطلبونه»!

■ ■



## مصالحات أم هدنة؟



... بعد ازدياد تعثر المشروع الأمريكي في المنطقة، وكسر شوكة العدوانية الإسرائيلية وانتصار المقاومة اللبنانية على نظرية الردع الإسرائيلية في حرب تموز، وكذلك في أعقاب أحداث القوقاز واستقالة يهود أولمرت وفشل واشنطن في فرض عقوبات على إيران، وقبل ذلك«بعد صلح الدوحة العشائري»برعاية عربية ودولية، تعبدت الطريق أمام حمى المصالحات الكلاسيكية بين القوى المتصارعة ذاتها في لبنان!

بداية يجب التأكيد على أن الاعتراف السياسي- بغض النظر عن صدقيته من عدمها- بسلاح المقاومة من قوى 14 شباط ليس منةً من أحد، ولا يعتبر بأية حال من الأحوال تنازلاً من ذلك الفريق الذي حاول بشتى السبل انتزاع هذا السلاح أو إبطال مفعوله المادي والمعنوي ضد العدوان الإسرائيلي المستمر ضد لبنان بأشكال مختلفة.

...ومن جانب آخر لم يخرج أحد من المتصالحين، على الرأي العالم اللبناني والعربي، للاعتراف بفشل الرهان لبنانياً على انتصار المشروع الأمريكي- الصهيوني في المنطقة، خصوصاً بعد تداعيات حرب تموز على الإستراتيجية الأمريكية وعلى بنية الكيان الصهيوني الداخلية أمنياً وعسكرياً وسياسياً (تصريحات أولمرت الأخيرة نموذجاً).

... وإذا كنا مع ترسيخ السلم الأهلي في لبنان، وقطع دابر الفتنة في المجتمع اللبناني وتعزيز الوحدة الوطنية فيه على أسس راسخة ودائمة، فإننا نسجل الملاحظات التالية على شكل وجوهـر المصالحات الجارية الآن على الساحة اللبنانية:

. عندما يخرج ممثلو الأطراف المتصالحة إلى وسائل الإعلام بالقول:«إن المصالحة الحاصلة لا تلغي الأسس السياسية لتحالفات كل فريق من الفرقاء»، هذا يعني بجلاء أن جوهر ما يجري هو هدنة مؤقتة بين أطراف سياسية يحاول الطرف الأضعف فيها كسب الوقت والرهان مجدداً على التغيرات الإقليمية (هذا إن كانت لصالحه) للاستمرار في مشروعه السياسي المرتبط بالخارج! -إذا أخذنا بالتحليل مجمل البيانات الصادرة غداً كل حفلة مصالحة نلاحظ بوضوح غياب أي ذكر للوضع الاجتماعي- الاقتصادي المتدهور للشعب اللبناني والذي يعيش أكثر من 60 بالمئة منه تحت خط الفقر، في حين تتمركز الثروة بأيدي طغمة مالية فاسدة قليلة العدد كبيرة النفوذ تملك مليارات الدولارات قادرة على تمويل مليشياتها القديمة والحديثة.

-وهذا يقودنا إلى استنتاج غاية في الأهمية هو أن الطبقة السياسية اللبنانية اتفقت على استمرار تقاسم السلطة والثروة على حساب الناس العاديين ومن جيوبهم ومستقبل أجيالهم، وإذا عرفنا أن كل ما يقال عن قانون الانتخابات المزمع إقراره قريباً لا يعدو كونه ذراً للرماد في العيون طالما أنه يحافظ على «الكوتا الطائفية والإقطاع السياسي والمناطقي» بعيداً عن أي قرار لأي مستوى من مستويات النسيبة أو تخفيض سن الاقتراع.

. إذا تجاوزنا الأمنيات والكلام الممسول الذي نسمعه ونقرؤه ونشاهده عبر وسائل الإعلام اللبنانية والعربية حول الإشادة «بالمصالحات اللبنانية»، لابد من التذكير بأن حطب ووقود الحرب الأهلية اللبنانية، وكذلك أضاحي الحروب العدوانية الصهيونية ضد لبنان هم من أبنائه الفقراء، ومن حق هؤلاء أن تكون لهم كلمة الفصل في تقرير مستقبل بلدهم وشكل ومضمون الكيان السياسي اللبناني.

. وحتى يصل الشعب اللبناني إلى ما أشرنا إليه لابد من مشروع وطني جامع يركز على حقوق المواطنة بدل حقوق الطائفة، وعلى العدالة في توزيع الثروة، بدل نهبها المنظم والمستمر منذ قيام الكيان اللبناني عام 1943 من جانب الإقطاع السياسي- الطائفي. . وأخيراً والأهم، لابد من الاعتراف الحقيقي وليس اللفظي بأن الخطر الصهيوني القديم- الجديد يمكن تحويله إلى عنصر توحيد حقيقي لصقوف الشعب اللبناني المستهدف الأول بالفتنيت والتجزئي والاحتراب والنهب من الخارج والداخل وهذا ما أثبتته وقائع حرب تموز 2006، حيث توحـد الشعب اللبناني- رغمًا عن رغبة بعض قياداته- في مواجهة العدوان دون أية مصالحات ظاهرها «تبويس للحى»، وباطنها تقطيع الوقت والمحافظة على الأنصار بالأصفر الرنان!

m.monzer@kassioun.org

## الصين تنتج والفقراء يدفعون الثمن والدول الغنية تجني الأرباح



يمكنها أن تتخلى عن الاقتصاد الأمريكي أكبر مستورد للسلع الصينية. مما يجعل الصين تابعا بشكل غير مباشر للسياسات الاقتصادية(النقدية والمالية) التي تصدرها واشنطن، وواجب عليها أن تصلح وتتحمل أعباء ما تخربه الإدارة الأمريكية في الاقتصاد العالمي ككل.

- مستقبل النمو الاقتصادي الصيني السريع ضبابي لكونه يعتمد على تلبية احتياجات السوق الدولية واستقرارها ، وأية أزمة في السوق الأمريكية ستعكس على الاستهلاك الأمريكي وبالتالي على الإنتاج الصيني وعلى مستقبل النمو الاقتصادي هناك، لغياب سوق صيني حقيقي وغياب عملية تنمية مستدامة في البلاد .

- وعلى الرغم من أن شنغهاي مركز مالي مساحته ثمانية أضعاف مساحة مدينة المال في لندن تظل الصين غير قادرة على أن تلعب دور مركز مالي عالمي يضاهي لندن أو نيويورك. وعلى صعيد النظام البنكي، تعاني الصين من عدم وجود سياسيات نقدية فعالة يديرها بنك مركزي تابع لسياسات الحكومة المركزية ذات التوجه المشوش بين الاشتراكية والرأسمالية، ولازالت أغلب الاستثمارات الأجنبية في الصين تدار من بنوك وصناديق استثمارية غربية بالدرجة الأولى.

الاقتصاد الصيني هو الثالث من حيث الدخل القومي الإجمالي ولكن نجد أن متوسط الدخل السنوي للمواطن الصيني هو بحدود 5300 دولار أمريكي فقط لا غير، ما يضعها في الترتيب العالمي برقم 133 مقابل 130 لمصر مثلاً. وإذا أخذنا في الاعتبار أن حوالي 30 ٪ إلى 40 ٪ من الدخل القومي الصيني ناتج عن مستثمرين وشركات أجنبية ويعود لحسابها الخاص، سنجد أن متوسط الدخل السنوي الفعلي بالنسبة للمواطن الصيني سينخفض إلى اقل من 4000 دولار أمريكي، وبالتالي ستصنف الصين في مراتب بعد 150 بين دول العالم، أي بعد كوبا .

مما لا شك فيه هو أن التتين الصيني ينهض، ولكن يبدو أنه نهوض هزيل وتابع لدرجة أن الصين غير قادرة على أن تأخذ دوراً حقيقيا في الاقتصاد العالمي.

● **مدير تحرير جريدة «العرب الأسبوعي» - لندن بتصرف**

مع الشركات العالمية التي توظفهم كوسطاء، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي الصيني لا يحمل في طياته بعداً تنموياً بل نمواً متسارعاً نتيجة دخول استثمارات أجنبية بهما الإنتاج الرخيص.

- الثورة الصناعية في الصين خالية من مضامين النهوض الاجتماعي كونها لم تترافق مع انفتاح في الحريات والتحرر الفكري والثقافي بل ظهرت كظفرة في مسيرة النمو على عكس ما شهدته التجربة الغربية في أوروبا في حين أن جزءاً كبيراً من الإنفاق العام الحكومي الصيني يتوجه لخدمة عمليات الإنتاج المخصص للتصدير مع إهمال قطاعات حيوية (تخدم الشعب الصيني) مثل الصحة والتعليم والتربية
- المنتج الصيني ليس له معايير وطنية ودولية ثابتة، فما تنتجه الصين من منتجات موجه إلى أوروبا مثلاً لها مواصفات الإنتاج الأوروبي. وما ترسله إلى الدول المتخلفة خال من أية معايير ومقاييس للجودة

- دخلت الصين نادي كبار الملوثين للبيئة ليس نتيجة الأعمال التنموية التي تحققت في الصين بل نتيجة تحولها إلى أكبر منتج لحساب الآخرين على حساب تحمل الصين أعباء بيئية أمام شعبيها والمجتمع الدولي.

- خلافًا لأمريكا وأوربا حمل النمو الصناعي الصيني أثراً سلبياً على قطاع الزراعة حيث سحبت الأيدي العاملة من الزراعة التي تخضع إلى العامل الموسمي غير الثابت من جهة، وإلى تراجع دعم الحكومة للقطاع الزراعي من جهة ثانية، وبالتالي انخفاض المستوى المعاشي للفلاحين.

- تعتمد الصين الدولار الأمريكي كعملة لتقييم كل الأصول الصناعية والاستثمارات وبالتالي يترتب عنه ربط غير مباشر بهذه العملة ومستقبلها، مما يعني أن الاقتصاد الصيني سيعمل جاهداً على حماية الدولار من الانهيار من خلال ضخ المزيد من الأموال لشراء سندات الخزينة الأمريكية لتغطية العجز في الميزانية الأمريكية والعجز في ميزان التجارة الخارجية ولدعم الدولار. أي تعاظم المديونية الأمريكية التي بلغت 12250 مليار دولار أمريكي لحساب الصين التي تعتبر أكبر الدائنين. وبكلام آخر لا يكتفي المستثمر الأمريكي بما يجنيه من أرباح السلع الصينية رخيصة التكاليف بل يضع الصين في موضع لا

## «بطرس الكبير» إلى المتوسط والكاريبي

الأسود، بأن عشر سفن عسكرية روسية توجد في ميناء طرطوس الآن.

بموازاة ذلك كان اغيور ديفالو مساعد القائد الأعلى للبحرية الروسية أعلن يوم الأحد الماضي، أن يضع سفن حربية جاهزة للإبحار والمشاركة في مناورات عسكرية مشتركة مع البحرية الفنزويلية، من بينها سفينة القيادة الطراد «بيار لوغران» الذي يتحرك بالدفع النووي والقاذف للصواريخ، والمدمرة أميرال شابانينكو وسفن مواكبة.

وتأتي هذه المناورات غير المسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة في منطقة الكاريبي التي تعتبرها واشنطن منذ قرن حديقتها الخلفية، في جو من برود العلاقات الروسية-الأميركية على خلفية تباين الموقف من العدوان الجورجي على أوسيتيا الجنوبية. وكانت قاذفتان روسيتان من نوع تو-160 أقامتاً أسبوعاً في منتصف أيلول في فنزويلا لإجراء «طلعات تدريبية»، كما جاء في بيان رسمي صادر عن كل من موسكو وكراكاس، سبقه تأكيد لشافيز أن وجود هاتين القاذفتين الروسيتين في بلاده يشكل تحديراً لواشنطن.

■ ■



ماكيبينكو أنه من المنطق أن تقوم وحدات بحرية روسية بزيارة سورية التي تعد الحليف الرئيسي الاستراتيجي الوحيد لروسيا في المنطقة. وفي أواسط أيلول صرح الأميرال اندريه بارانوف، رئيس غرفة عمليات البحرية الروسية في البحر

### ◀ غسان إبراهيم

روجت وسائل الإعلام لظهور الصين على الساحة الدولية كعملاق جديد يدخل نادي الكبار من أوسع الأبواب. واعتمد الكثير في طرحهم هذا على أن الصين أسرع الاقتصاديات نمواً (11 ٪ سنوياً)، وتحتل المرتبة الأولى في ادخار الاحتياطات الأجنبية (1534 مليار دولار). وتمتلك أكبر جيش في العالم عدداً (بين 2.5 – 3 مليون فرد)، ورابع أكبر ميزانية دفاع في العالم والتي تتزايد بنسبة 10 ٪ سنوياً .

كما تعتبر الأولى عالمياً في إنتاج الحديد والمعادن والأسمنت، والثانية في استهلاك الطاقة بشكل عام، والثالثة في استهلاك النفط تحديداً، كما تعتبر ثالث اقتصاد من حيث الدخل القومي الإجمالي الذي بلغ 6991 مليار دولار أمريكي.

وحسب موقع مجلة الإيكونومست، فقد ساهم الاقتصاد الصيني بإنقاذ الاقتصاد العالمي في بدايات هذا العقد من ركود عالمي خصوصاً بعد الأزمات المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي.

ويرى بنك (مورغن ستانلي) أن انتقال الكثير من الشركات الأمريكية إلى الصين بفرض الإنتاج وفر على المستهلك الأمريكي خلال عشر سنوات (1996- 2006) أكثر من 600 مليار دولار.

وتضاعفت صادراتها إلى أمريكا 16 مرة خلال 15 عاما بينما تضاعفت وارداتها من أمريكا أربع مرات فقط، فقد استوردت شركة «Wal-Mart الأمريكية (التي يمثل دخلها حوالي 2 إلى 3 ٪ من الدخل القومي الأمريكي) 80 ٪ من منتجاتها من الصين، ففي عام 2006 استوردت أكثر من 18 مليار دولار من المنتجات الصينية.

إن ظهور الصين كقوة حقيقية منافسة في المجتمع الدولي أو بديل عن أقطاب رائدة في العالم أمر مشكوك فيه، فهي لا تعدو عن كونها ورشة عمل تنتج لحساب الدول المتقدمة على حساب الدول الفقيرة. ولتوضيح هذا الطرح لابد من أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار:

- قطاع الصناعة الصينية غير إبداعي وهو عبارة عن مصنع أو معمل ينفذ تصاميم وطلبات العالم المتقدم الذي يحدد معايير الإنتاج ومواصفاته وتصميمه ومدده ونوعيته وجودته لتتناسب مع السوق الذي تختاره الدول المتقدمة
- الصناعة الصينية تقدم منتجاً مصنعاً من مواد أولية مستوردة بأسعار رخيصة جداً من الدول الفقيرة. وتعيد تصنيعها لتحويلها إلى سلع تحتوي قيمة مضافة لترفع أسعارها إلى أضعاف ما استوردته من مواد أولية. لتقدمه للعالم المتقدم بأسعار رخيصة نسبياً (في حال إذا ما قارنا عملية الإنتاج هذه بين الصين والعالم المتقدم) ليتكفل مهمة تسويقه وجني الأرباح على حساب الدول النامية المصدرة للمواد الأولية الرخيصة والتي لا تجد بالتالي أي فرصة لتحقيق تنمية تخرجه من هذه الدائرة المغلقة.

- النمو الصناعي الكبير الذي تحقق في الصين لم ينعكس على المستوى المعاشي للشعب الصيني بل تضاعفت الفجوة بين طبقات الشعب وتحول أغلب الطبقة المتوسطة إلى طبقة عاملة بدخل محدود، بينما ظهرت طبقة ثرية تستثمر بالتعاون

وسط التفاعلات الجارية في المنطقتين العربية والقوقاسية، ووسط تحول العلاقات بين العدد الأكبر من دول أمريكا اللاتينية وواشنطن إلى حد التناخر والقطعية، وعشية تأكيد الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز من يكن أن القارة التي ينتمي إليها لم تعد حديقة خلفية للبيت الأبيض، غادرت عدة وحدات بحرية روسية على رأسها الطراد «بطرس الكبير» قواعدها في 22 الجاري، متوجهة إلى فنزويلا .

ونقلت وكالة نوفوستي عن وزير الدفاع الروسي أناتولي سيرديوكوف قوله إن هذه الوحدات البحرية يجب أن تزور أكثر من 25 بلداً، فيما ذكرت أخبار صحفية أن الوحدات البحرية الروسية المتوجهة إلى بحر الكاريبي ستدخل أولاً إلى البحر المتوسط وتزور ميناء طرطوس حيث أكد مصدر في وزارة الدفاع الروسية أن الخطة لا تتضمن دخول الطراد إلى هذا الميناء الذي لا يلائم سفينة بحجم بطرس الأكبر التي تحمل على متنها مجموعة كاملة من الطائرات القتالية وإنما دخول سفينة أخرى مرافقة له.

ويرى المحلل الإستراتيجي الروسي قسطنطين

## شكوك بجدوى خطة بوش للإنقاذ الرأسمالي



الآن على الحكومة أن تخرجنا منه...»، مطالبين بوضع سقف للأجور التي سيتقاضاها مدراء المؤسسات التي ستستفيد من الخطة المذكورة. وتأتي تحفظات الكونغرس فيما يبدو رداً على استعجالات جورج بوش، ووزير خزينته، تحت ذريعة أن«العالم يترقب لمعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع التصرف بسرعة لدعم أسواقها أم لا»، في حين ناشد البيت الأبيض كلاً من الديمقراطيين والجمهوريين العمل معاً لإقرار الخطة التي تنص على أن يقوم المصرف الفيدرالي بشراء الديون المستحقة والمشكوك بإمكانية تحصيلها من المؤسسات المالية الكبرى، في حين رحبت مجموعة الدول الغنية السبع بخطة بوش وعبرت عن«التزامها بحماية النظام المالي العالمي وعمل ما بوسعها لضمان استقراره»، في أعقاب انهيار بنك ليمان برذرز وبيع مصرف ميريل لينش وما خلفه ذلك من تداعيات خطيرة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ■ ■



# الممر الأوراسي: جيوسياسة أنابيب النفط والحرب الباردة الجديدة

◀ ميشيل شوسودوفسكي(\*) - ترجمة قاسيون

ترتبط أزمة القوقاز الحالية ارتباطاً وثيقاً بالتحكم الاستراتيجي بأنابيب النفط والغاز وممرات النقل. من الواضح أنه قد جرى تخطيط الهجوم الجورجي في السابع من آب الماضي على أوسيتيا الجنوبية بعناية. فقد أجريت استشارات رفيعة المستوى بين الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي الناتو في الأشهر السابقة على الهجمات التي جرت على أوسيتيا الجنوبية بعد أسبوع من انتهاء الولايات المتحدة وجورجيا من مناوئتهما العسكرية الواسعة (من الخامس عشر إلى الحادي والثلاثين من تموز 2008). كما عقدت قبل الهجمات اجتماعاتٌ هامة على مستوى القمة جرى تنظيمها تحت رعاية الغوام GUAM، وهو تحالفٌ إقليمي عسكري ترعاه الولايات المتحدة والناتو.

**مراحل الحرب في جورجيا**

1-2 تموز: قمة التحالف العسكري غوام في باتومي/ جورجيا.

1 تموز: «قمة بين الولايات المتحدة والغوام» على هامش القمة الرسمية للغوام.

5 – 12 تموز: وزير الدفاع الروسي يجري مناورات عسكرية في منطقة القوقاز الشمالية باسم رمزي هو «قوقاز الحدود 2008».

9 تموز: الصين وكازاخستان تعلنان بدء بناء أنبوب لنقل الغاز الطبيعي يربط بين كازاخستان والصين.

15 – 31 تموز: الولايات المتحدة وجورجيا تجريان مناورات عسكرية باسم رمزي هو «الرد الفوري». بمشاركة ألف عسكري أمريكي.

7 آب: القوات البرية والجوية الجورجية تهاجم أوسيتيا الجنوبية.

8 آب: القوات الروسية تتدخل في أوسيتيا الجنوبية.

14 آب: التوقيع على الاتفاق الأمريكي البولوني بصدد نشر نظام «الصواريخ الاعتراضية الأمريكية» على الأراضي البولونية.

**مكان انعقاد قمة تحالف «غوام»**

**العسكري**

في مطلع شهر تموز 2008، انعقدت قمة إقليمية في مدينة باتومي الجورجية برعاية الغوام.

الغوام تحالف عسكري بين جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدافيا، اجتمع للمرة الأولى في العام 1997. منذ العام 2006، واثّر انسحاب أوزباكستان، أعيدت تسمية تحالف غوام العسكري ليصبح: منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. غوام. ليست للغوام علاقة كبيرة بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية». فهذا التحالف هو بحكم الواقع ملحق بالناتو، استخدمته الولايات المتحدة والتحالف الأطلسي ليسط منطقة نفوذها في قلب الاتحاد السوفييتي السابق.

بوصفه تحالفاً عسكرياً، يمثّل الهدف الرئيس للغوام في «حماية» الطاقة وممرات النقل، لحساب شركات نفطية عملاقة أنغلو أمريكية.

كما تستفيد البلدان الأعضاء في الغوام من مساعدة وتدريب عسكري تقدمهما الولايات المتحدة والناتو. عسكرة هذه الممرات عنصرٌ مركزي في تخطيط الولايات المتحدة والناتو. كما أنّ انضمام جورجيا وأوكرانيا إلى الناتو جزء من برنامج التحكم بالطاقة وبمجاور النقل التي تربط حوض بحر قزوين بأوروبا الغربية.

انعقد لقاء قمة الغوام برئاسة الرئيس ساكاشفيلي يومي الأول والثاني من تموز 2008 في باتومي، وتطرق بصورة أساسية إلى المسألة المرتبطة بأنبوب النفط وبممرات النقل. كان الهدف الرئيسي للقمة اقتصادياً واستراتيجياً وعسكرياً، عزل روسيا.

**إضعاف روسيا**

ترتبط المواقع العسكرية التابعة للولايات المتحدة وللناتو في أوروبا الشرقية، والتي من ضمنها درعٌ دفاعي مضاد للصواريخ، ارتباطاً وثيقاً بتطور الوضع الجيوسياسي في القوقاز. فبعد أسبوع بالكاد من قصف القوات الجورجية لأوسيتيا الجنوبية، وقعت الولايات المتحدة

**المشروع الاستراتيجي**

**الأمريكي «طريق الحرير» يهدف إلى عسكرة الممر الأوراسي، انطلاقاً من شرقي المتوسط وحتى الحدود المشتركة للصين الغربية وأفغانستان، كوسيلة لضمان التحكم باحتياطيات النفط والغاز الكبيرة.. وعزل روسيا..**



«تصعيد التوتر في المناطق الجورجية في أبخازيا وأوسيتيا... ويأن القطاع العسكري للقوقاز الشمالية في روسيا مستعد لتوفير مساعدة لجنود حفظ السلام الروس في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في حال الحاجة».

ثم استخدمت هذه الوحدات من القطاع العسكري في القوقاز الشمالية (الجيش والقوات الجوية) لتوجيه الهجوم المضاد الروسي في أوسيتيا الجنوبية يوم الثامن من آب.

**أنابيب النفط الجيوسياسية**

كانت المسألة المركزية لتحالف غوام والناتو في قمة غوام التي انعقدت في تموز في باتومي طريق أنبوب النفط أوديسا برودي بلوتسك OBP (بلوتسك: مدينة بلوك في بولونيا)، الذي يسمح بنقل نفط آسيا الوسطى عبر مدينة أوديسا إلى أوروبا الشمالية، ملتقاً على الأراضي الروسية. كما أنّ هناك مشروعاً لتمديد خط الأنابيب حتى ميناء غدانسك، على ضفاف البلطيق في بولونيا.

من المناسب ملاحظة أنّ أنبوب النفط المذكور يلتقي أيضاً بأنبوب الصداقة الروسي (أنبوب نفط دروجبا) باتفاق جرى توقيعه مع روسيا. يمثّل هدف واشنطن في نهاية المطاف في إضعاف وزعزعة شبكة أنابيب النفط الروسية. ومنها أنبوب الصداقة ونظام أنابيب نفط البلطيق BPS. ومختلف ممراتها المكرسة لسوق الطاقة في أوروبا الغربية.

يجدر بنا ملاحظة أنّ روسيا بنت ممرّاً في شبكة أنابيب دروجبا، يمر به أنبوب نفط عبر بيلوروسيا، متجنباً بذلك المرور عبر أوكرانيا.

كما يربط نظام أنابيب نفط قزوين الذي تستثمره أيضاً شركة ترانسنتف الروسية مدينة سمارا في روسيا بميناء بريمورسك النفطي في خليج فنلندا.

ينقل هذا الممر النفط الخام القادم من سيبيريا الغربية الروسية إلى أسواق أوروبا الغربية وأوروبا الشمالية.

هناك نظام أنابيب نفطية استراتيجية آخر، تسيطر روسيا على جزء كبير منه، هو اتحاد قزوين النفطي CPC، وهو شركة مشتركة بين روسيا وكازاخستان، بمشاركة مساهمين لمئات الشركات النفطية في الشرق الأوسط.

يرتبط نظام أنابيب نفط قزوين بأنبوب نفط أثيراوسامارا AS، الذي يضخ النفط الخام من موقع تنغيز النفطي في أثيراو (في كازاخستان الغربية) إلى ميناء CPC الروسي قرب نوفوروسيسك على شاطئ البحر الأسود.

كذلك، أقرت حكومات تحالف غوام الممثلة بقمة غوام في باتومي مواصلة تطوير ممر نقل غوام GTC الذي يكمل أنبوب نفط باكو تبليسي سيهان BTC الخلافي. يربط هذا الأنبوب حوض بحر قزوين بشرق المتوسط، مروراً بجورجيا وتركيا، ملتقاً على الأراضي الروسية، يسيطر اتحاد نفطي تديره شركة النفط البريطانية على أنبوب نفط BTC.

يقوم تحالف غوام والناتو بحماية ممرات BTC وGTC عسكرياً.

ستربط ممرات GTC العاصمة الأذربيجانية باكو بميناء بوتني / باتومي الجورجي على البحر الأسود، ما يسمح بربط ميناء أوديسا الأوكراني على البحر الأسود (وانطلاقاً من أوديسا، يربطه بالطرق البحرية والبرية بأوروبا الغربية والشمالية).

**أنبوب نفط باكو تبليسي سيهان BTC** جرى تدشين أنبوب نفط BTC، الذي تسيطر عليه شركة النفط البريطانية، في العام 2006. في ذروة حرب لبنان، وقد غير جذرياً جيوسياسة شرق المتوسط. وهو موصول حالياً بممر طاقة بحوض قزوين.

«يحول أنبوب نفط BTC تحويلاً كبيراً وضع بلدان المنطقة ويرسي تحالفاً جديداً مالياً للغرب.

خريطة إقليمية تظهر الممرات الاستراتيجية للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

عبر مد أنبوب النفط باتجاه المتوسط، خلقت واشنطن عملياً كتلةً جديدة مع أذربيجان وجورجيا وتركيا وإسرائيل». (كومرتسانت، موسكو، 14 تموز 2006).

**جيوسياسة أنابيب النفط ودور إسرائيل** أصبحت إسرائيل جزءاً من المحور العسكري الأنغلو أمريكي الذي يخدم مصالح الشركات النفطية الغربية العملاقة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومثلما كان ينبغي توقعه، عقدت إسرائيل اتفاقات للتعاون العسكري مع جورجيا وأذربيجان.

على الرغم من أنّ التقارير الرسمية تشير إلى أنّ BTC «ينقل النفط إلى الأسواق الغربية»، فنادراً ما يشار إلى أنّ جزءاً من نفط قزوين سيحوّل إلى إسرائيل مباشرة. في هذا الصدد، هنالك خطة لإنشاء أنبوب نفط إسرائيلي تركي تحت البحر لربط سيهان بميناء عسقلان الإسرائيلي، ومن هناك، عبر النظام الرئيسي لأنبوب النفط الإسرائيلي، حتى البحر الأحمر.

لا يقتصر هدف إسرائيل على الحصول على نفط بحر قزوين لحاجاتها الاستهلاكية فحسب، بل كذلك لعب دور مركزي في إعادة تصدير هذا النفط إلى الأسواق الآسيوية عبر ميناء إيلات على البحر الأحمر. والعواقب الاستراتيجية لإعادة تحويل نفط بحر البلطيق هذه عواقب كبرى.

هناك خطة تتمثل في ربط BTC مع تراسن إسرائيل إيلات عسقلان (الذي يعرف باسم أنبوب تابلاين الإسرائيلي) من سيهان حتى ميناء عسقلان.

**استراتيجية طريق الحرير: نظام الأمن العابر لأوراسيا**

تمثّل استراتيجية طريق الحرير SRS حجر الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

جرى تشكيل استراتيجية طريق الحرير على شكل مشروع قانون جرى تقديمه إلى الكونغرس الأمريكي في العام 1999، ويتضمن إقامة شبكة لنقل الطاقة، تربط أوروبا الغربية بآسيا الوسطى، وربما بالشرق الأوسط.

تعرّف استراتيجية طريق الحرير بأنها نظام أمن عابر لأوراسيا. تدعو استراتيجية طريق الحرير إلى «عسكرة الممر الأوراسي» بوصفه جزءاً لا يتجزأ من «الاستراتيجية الكبرى». ويتمثّل الهدف، مثلما جرت صياغته في إطار مشروع القانون الخاص باستراتيجية طريق الحرير لأذار 1999، في تطوير إمبراطورية اقتصادية أمريكية على طول الممر الجغرافي الواسع.

أصبحت استراتيجية طريق الحرير في ظل إدارة بوش أساس النزعة التدخلية لدى الولايات المتحدة والناتو، وذلك بهدف إدماج جمهوريات جنوب القوقاز وآسيا الوسطى السوفييتية السابقة في دائرة نفوذ الولايات المتحدة.

يتطلب التطبيق الناجح لاستراتيجية طريق الحرير «عسكرة» مجمل الممر الأوراسي، انطلاقاً من شرقي المتوسط وحتى الحدود المشتركة للصين الغربية وأفغانستان، كوسيلة لضمان التحكم باحتياطيات النفط والغاز الكبيرة. وكذلك لـ«حماية» أنابيب النفط وممرات التجارة. وقد أفاد غزو أفغانستان في تشرين الأول 2001 في دعم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في آسيا الوسطى، بما في ذلك التحكم بالممرات.

إنّ عملية العسكرية في إطار استراتيجية طريق الحرير هي موجهة إلى حدّ كبير ضد الصين وروسيا وإيران. تتطلب استراتيجية طريق الحرير ما يلي:

النفاذ الاستراتيجي لِنفط وغاز جنوبي القوقاز وآسيا الوسطى عنصر أساسي في استراتيجية طريق الحرير، وذلك لمنع الجمهوريات السوفييتية السابقة من تطوير صلات تعاون اقتصادي

وسياسي وعسكري خاصة بها، وكذلك منعها من عقد صلات أوثق مع الصين وروسيا وإيران.

في هذا الصدد، هدف تشكيل غوام في العام 1997 إلى إدماج الجمهوريات السوفييتية السابقة في اتفاقات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة والناتو، بهدف منعها من إعادة صلاتها مع الفيدرالية الروسية.

لم تتلاقّ استراتيجية الولايات المتحدة مع هدفها المعلن: فقد أصبحت أوكرانيا وأذربيجان وجورجيا بحكم الواقع محميات للولايات المتحدة، في حين انحازت قرغيزيا وكازاخستان وطاجكستان وأرمينيا وبيلاروسيا إلى موسكو من وجهة نظر جيوسياسية.

**أنبوب الغاز بين كازاخستان والصين**

(KCP)

بعد بضعة أيام فقط من قمة غوام في باتومي، أعلنت الصين وكازاخستان (في التاسع من تموز 2008) بدء أعمال بناء أنبوب غاز يبلغ طوله 1300 كيلومتر. وجرى حفل التدشين قرب «آلماتا»، عاصمة كازاخستان.

طريق النقل الجديد جزءٌ من مشروع أكبر لبناء أنبوبي نفط يربطان الصين باحتياطيات الغاز الطبيعي الكبيرة في آسيا الوسطى. ستمتد الأنابيب على مسافة تزيد على 7000 كيلومتر من تركمانستان، عابرةً أوزباكستان وكازاخستان، لتدخل منطقة شمال غرب سينجيانغ في الصين..

يؤثر مشروع أنبوب الغاز KCP على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في أوراسيا. وهو يخرب منطق استراتيجية طريق الحرير التي أقامتها الولايات المتحدة. إنه جزءٌ من منافسة أوراسية على استراتيجية نقل الطاقة، التي تسيطر عليها روسيا وإيران والصين إلى حدّ بعيد.

الممرات الأوراسية التنافسية محمية (ضد تطاول الولايات المتحدة والناتو) بتحالفين عسكريين إقليميين: منظمة تعاون شانغهاي (OCS) ومنظمة الاتفاق الأمني الجماعي (OTSC).

منظمة تعاون شانغهاي تحالفٌ عسكري بين روسيا والصين وعدة جمهوريات سوفييتية سابقة في آسيا الوسطى، من ضمنها كازاخستان وقرغيزيا وطاجاكستان وأوزباكستان، تتمتع فيه إيران بوضع مراقب.

أما منظمة المعاهدة الأمنية الجماعية (OTSC) التي تلعب دوراً جيوسياسياً أساسياً في ما يخص ممرات نقل الطاقة، فهي تعمل بتعاون وثيق مع الـOCS. تضم OTSC الدول الأعضاء التالية: أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزيا وروسيا وطاجاكستان وأوزباكستان.

الأهم أنّ البلدان الأعضاء في المنطمتين أجرت منذ العام 2006 مناورات عسكرية وأنها تتعاون بنشاط مع إيران.

في تشرين الأول 2007، وقّعت المنطمتان مذكرةً اتفاق، تضع أسس تعاون عسكري بينهما. يمثّل هذا الاتفاق، إقامة تحالف عسكري حقيقي بين الصين وروسيا والدول الأعضاء في المنطمتين.

**الحلقة الكاملة**

تنوي الولايات المتحدة والناتو، اللذان يحميان ممرات الطاقة والنقل الأوراسية في استراتيجية طريق الحرير، ربطاً آسيا الوسطى بالشرق الأقصى، مثلما تشير إليه تلك الاستراتيجية. حالياً، توفر منظمتا OCS وOTSC حمايةً عسكرية للممرات الشرقية التي تربط آسيا الوسطى بالصين.

وفق استراتيجية واشنطن العالمية العسكرية، لابد أن تؤثر الممرات الأوراسية في إطار استراتيجية طريق الحرير على سيادة الصين على أراضيها. فممرات النقل وأنابيب النفط التي تقترحها الولايات المتحدة والناتو وتحالف غوام مكرسة لترتيب في وقت لاحق مع مشروع ممرات نقل الطاقة وأنابيب نفط نصف الكرة الغربي، بما في ذلك تلك المخطط لإنشائها في إطار الشراكة الأمريكية الشمالية للأمن والازدهار (PSP).

تمثّل هذه الشراكة في أمريكا الشمالية ما تمثله استراتيجية طريق الحرير في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى. إنها منشآت استراتيجية إقليمية للإمبراطورية الأمريكية، وهي تمثّل حجر الأساس في «النظام العالمي الجديد».

الشراكة من أجل الأمن والازدهار هي نتاج عملية مشابهة للتخطيط الاستراتيجي والعسكرة والاندماج الاقتصادي في السوق الحر، المستند بصورة أساسية إلى التحكم بالموارد الاستراتيجية، ومن بينها الطاقة والمياه، وكذلك «حماية» الطاقة وممرات النقل (الطرق البرية والبحرية) من الأسكا والمحيط المتجمد الشمالي الكندي إلى أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي..

● **ميشيل شوسودوفسكي أستاذ الاقتصاد في جامعة أوتاوا / كندا، ومدير مركز أبحاث العولمة.**



# في آليات التلقي والتعليب.. الدراما التلفزيونية وإعادة إنتاج القيم الاجتماعية

◀ **محمد سامي الكيال**

لا يمكننا أن نحمل الدراما التلفزيونية أكثر مما تحمل، فهذا النمط من العمل الفني لا يمكن له مهما بلغ إبداع القائمين عليه، واتساع رؤاهم، أن يقدم تعبيراً فنياً يحمل عناصر النضج والتكامل التي قد نجدُها في غيره من أشكال التعبير الفني، كالمرسح والسينما، وذلك بسبب شروط وجوده بالذات، فالدراما التلفزيونية تقدم أصلاً لمتلقٍ خامل، يبحث أساساً عن التسلية وتمضية الوقت، وهو مستهلك سلبي بطبيعته، ينفر من الأعمال التي تتطلب التفاعل والمشاركة وبذل الجهد من المتلقي لتمثل صورة العمل الفني و صياغة مغزاه. هذا فضلاً عن الشروط الإنتاجية التي تحكم صناعة العمل الدرامي التلفزيوني، فالدراما التلفزيونية هي عمل تجاري ربحي أساساً، لا يحتمل المغامرة الإنتاجية لحساب تقديم مضمون فني راق، لأن التلفزيون لا ذاكرة فنية له (مهما بثوا من برامج عن «ذاكرة التلفزيون»)، وبالتالي لا يمكن للقائمين عليه أن يعزّوا أنفسهم في حال خسارتهم بأنهم صنعوا عملاً خالداً في الذاكرة الفنية. بسبب كل هذه العوامل تبقى غاية العمل التلفزيوني تدور في إطار «الترفيه»، مهما حاول بعض صانعيه، من ذوي الطموح الفني المجhez، أن يضيفوا عليه صوراً ومضامين فنية متميزة، وهي محاولات محدودة أساساً.

## في آليات التلقي والتعليب..

## الدراما التلفزيونية وإعادة إنتاج القيم الاجتماعية

جاء انتشار الدراما التلفزيونية وتسيّدُها على الأفق الفني للمواطن السوري، في زمن تراجعت فيه كل أشكال التعبير الفني الأخرى، لتملأ الفراغ الناشئ عن هذا التراجع، ولتمتص عدداً كبيراً من الكوادر الفنية التي كانت تعمل في تلك الأشكال، وهكذا تدهور نمط العمل الفني الذي يتم تلقيه ضمن إطار لقاء اجتماعي، يتم التوجه إليه بإرادة وقصد كاملين من المتلقين، ليحل محله نمط العمل الفني الذي يتسلل دون استئذان إلى بيوت المتلقين المبعثرين والسليبين، والذين لا يقومون بعملية «اختيار» لما سيُشاهدونه، بقدر ما يقومون بعملية «مفاضلة» بين مختلف الأعمال المفروضة عليهم. هذا النمط من التلقي جعل الدراما التلفزيونية محاصرةً بالكثير من الخطوط الحمراء، فما دامت الدراما التلفزيونية لها كل تلك القدرة على التسلل والتأثير والانتشار، فعلى القائمين على صناعتها أن يراعوا إلى أقصى حد تقديم أعمال «منقاة» و«مطهرة» من كل ما من شأنه تعكير ركود وسلبية جو المتلقين، بل عليهم تكريسه وإعادة إنتاجه بكل سلبيته وركوده، هكذا يمكننا أن نرى أن الدراما التلفزيونية هي أكثر أشكال التعبير الفني مناسبة لـ«السلطة»، السلطة بمعناها الأعم (السياسي والاجتماعي والفكري والأخلاقي والديني...الخ)، التي تتخلل كل مناحي وتفاصيل الوجود الاجتماعي، مهتمةٌ بإنتاج الوعي والقيم الاجتماعية، وإعادة إنتاجها، والرقابة الدائمة

على الخاضعين لها، لتصنع في المحصلة أجساداً ونفوساً طيعة لمتطلباتها . الدراما التلفزيونية إذاً محكومة حتماً بتقديم ثقافة استهلاكية ومحافظة، وانتشار ثقافة التلفزيون هذه هو انتصار للقيم المحافظة والاستهلاكية، ولذلك فليس من المستغرب على الإطلاق أن تقوم الدراما التلفزيونية بتقديم نماذج معلبة وبلاستيكية للحياة، وأن تفرغ القضايا الحياتية من مضامينها الحقيقية، مقدمةً معالجات سطحية لها، ومتجنباً الخوض في إية قضية شائكة أو إشكالية، أو تسطيح هذا النوع من القضايا لدى تناولها، وحرمانها من دلالتها العميقة، لترسم لنا في النتيجة صورة شبحية للمجتمع، تشبهه من حيث السمات العام، ولكنها فاقدةً لنبض وحرارة الحياة التي تسري فيه، وهذه الصورة الشبحية بعرف «السلطة» هي التي يجب أن تبقى لدى المتلقي على مستوى الوعي، وهي التي يجب أن تكون أساساً في صياغة قيمه ونظراته للواقع، لكي تبقى قضايا العمق دائماً ضمن نطاق حرمة وقديسية التابو، ولتقع في مجال المسكوت عنه.

المسألة إذاً ليست مجرد مسألة خيارات يتخذها كاتب العمل التلفزيوني أو مخرجه، يفرضها مستواهм الفني، أو خياراتهم الفكرية، رغم أهمية هذه العوامل، فالثقافة الاستهلاكية والمحافظة التي تقدمها الدراما التلفزيونية تثبّت

## «زهرة النرجس»؛

# ألوان للزمن الجميل الغائب

◀ **عساف محمد العساف**

يقدم رامي حنا في تجربته الإخراجية الثانية «زهرة النرجس» أسلوباً مبتكراً في التعامل مع الزمن الدرامي في المسلسل، تنتقل كاميرته برشاقة ملفتة بين زمنين مختلفين بكل شيء، رغم أن كل منهما يقود الآخر، تكثيف الزمن الحاضر وإيقاعه السريع، تفككه حواديت الماضي، وتبسطه للكاميرا وزمن الماضي الطويل وحلقاته المفقودة والمتباعدة تشبكها مواقف الحاضر وانفعالات شخصوصه، لم نعد أمام زمن بحكايا مختلفة بقدر ما نحن داخل حكاية تحكي حكايا أخرى في أزمنة متغايرة.

تجعلنا الكاميرا غير عابئين بالسنوات التي تظهر على زاوية الشاشة مع كل انتقال من زمن لآخر في لعبة يخرج منها التاريخ خاسراً دور البطولة مكتفياً بكونه ساعة رملية تتحرك حباتها حين يريد النص قلبها من جهة لأخرى.

في حكاية نرجس (كاريس بشار) الفتاة الهاربة منذ 45 عاماً من بيت أهلها، تأتي وصية العم المتوفي في الغربة لتضعها في بؤرة الشاشة مع بدء العائلة بفتح دفاتر الماضي للبحث عن خيوط توصلهم إلى أختهم الغائبة حتى تتحقق الوصية ويحصل كلٌ على نصيبه من الثروة.

زمن سريع، علاقات هشّة وشخصيات قلقة تنبدي هشاشتها وهي تبحث عن خيط الخلاص الذي ينتشلها من أزمتها العالقة.

كاتب فاشل (عبد الهادي صباغ) زوج أخت نرجس طمعه بلا حدود، تجري ابنته وراء فرصة غنائية تقودها للوقوع في شرك محتال كبير، وابنه الحائر بين دور الأخ المتسلط ودور زير النساء ومعشوق البنات، تتربخ بقعة الجفاء بين جواد وزوجته (قمر خلف) نتيجة استغراق جواد في البحث عن أخته. الأخ الآخر (خالد القيش) وزوجته اللعوب (صفاء سلطان) الحالمان بالثراء والانتقال إلى مستوى اجتماعي آخر مهما كان الثمن حتى لو كان وضيعاً كوضاعة حياتهما .

تعود بنا الكاميرا إلى نقطة الصفر مع هروب نرجس في بداية الستينات ومرورها بأحداث مثيرة تجعلها صاحبة ثروة ومغنية مشهورة، يرمي القدر في طريقها نوعيات مختلفة من الناس تشكل علاقتها بهم مسيرة حياتها ومصيرها الغامض. إيقاع مختلف للزمن يظهر مع مرور السنوات (1963 – 1972 – 1974) رغم ما تحمله من دلالات سياسية وتاريخية إلا أنها هنا متخففة من حملها هذا وتكتفي بدورها كدالة على مساحة البرزخ الفاصل بين أحداث المسلسل.

تشعر وأنت تتابع المسلسل أنك في مسرحية داخل المسلسل، مسرحية أبطالها صديق نرجس جورج (إياد أبو الشامات)

تاجر المجوهرات وشاعران يتنافسان على حبها وسائق وخادمة.

تبوح تفاصيل علاقتهم بالدفء والقسوة، دفء المشاعر وقسوة الغياب، يسقط أول الشعراء عمر خيري (رامي حنا) مع إدراكه حبه المستحيل لنرجس، نقرأ الألم في شعر رياض الصالح الحسين الذي ينطقه عمر قبل أن يؤثر الانتحار على العيش دون أمل، يختار جورج الهجرة لعله يشفى من حب نرجس الذي لم يستطع استجواذه رغم حميمية صداقته لها، لا تشغلنا

خلفية الشاعر مظفر «محمد حداقي» السياسية لأننا بدأنا ندرك أن حبهما وزواجهما السري آيل للغياب.

هي إذاً سيرة الحب المستحيل وتفاصيل الوفاء والغياب، أغاني الشيخ إمام، وفواصل العود الحزينة وقصائد الصالح الحسين كافية لخلق مناخ ينضج بكل ما هو مفقّد ومغرق بالغياب.

يدفع التشويق لمعرفة مصير نرجس شخصيات المسلسل للانتقال بين الزمنين، برشاقة ممثل ينتقل بين مسرح وكواليسه، فنطل مع جورج وأميّنة على الحاضر المتشابك العلاقات وما فيه من نفاق وخداع وأحلام مهشمة وقيم ضائعة ونعود مع جواد (نضال نجم) أخي نرجس إلى دَف الماضي وقسوته دون أن تكون هذه الاستعادة هروباً من الحاضر أو نوستالوجيا خادعة تقضي لياس قاتل بقدر ما هي صورة لما يجري وما جرى من زوايا صغيرة مختلفة عودتنا الدراما السورية على تقديمها في السنوات الأخيرة بين موجات التاريخ والفتنازيا والبدواة الجديدة.

حوارات جميلة في نص خلدون قتالان سوء بلسان الحاضر أو الماضي واختيار موفق لكاريس بشار لهذا الدور لما تتمتع

به من قدرات تمثيلية رائعة وتعبير وجه جميل يتطلبه دور المرأة المستحيلة الذي أدته بشكل جميل ومقنع.

موسيقى الفواصل التي قدمها طاهر مامي خدمت كثيراً مناخ المسلسل مع العلم أنه يستحق أغنية شارة أفضل خاصة أن الصوت لميادة الحناوي.

## «بقعة ضوء» ووعي الرقابة البدائي



◀ **فواز العاسمي**

منذ صغري كنت من المولعين بالدراما، وإلى هذه اللحظة

أتمنى لو أنني ممن يعملون في هذا الحقل، أما سر هذا الولع الذي لا يفارقني فهو وبإيمان شديد: الحكاية، الحكاية بكل تفاصيلها وبكل ما تحمل من دهشة ومعنى وتشويق. فهي رديف فوق العادة لتجاربنا الحية في بناء الخيال وربما الوعي أيضا، ولكنها لم تصل يوما (أي الحكاية) لدرجة خلق ثورة أوانقلاب في المفاهيم، فأقصى حالات الوعي المخلفة بدافع درامي لا تعادل ما يحدثه كتاب تنظيري في مجال السياسة أو الفلسفة أو نقد الموروث الديني أو الشعبي (العربي)... عموما لا يفهم أحد أنني ممن يسيئون الظن أو ممن يبخسون الدراما حقها ومكانتها، ولكن هذا منطق الأشياء في البلدان التي تمارس رقابة أبوية صارمة على الحكاية والحكاّئين، وبهذا المنطق نفسه أُنزَع من الجزء الأخير من «بقعة ضوء» عبر شاشتنا الفضائية الكثير من اللقطات والمشاهد على اعتبار أنني ممن يتابعون هذه السلسلة على أكثر من قناة فضائية، وهذا السلوك الرقابي يجعل المشاهد يشعر بالريبة وقلة الحيلة بالوقت نفسه، وإلا فكيف اتفق أن تُجاز الحلقات نصا ثم يحذف منها ما يحذف مشهديا.. ثم حقيقة ما هذا الرقيب الذي يفتح عيون الناس على السؤال الذي كان يمكن له أن يضيّع مع أول مشهد من الحلقة اللاحقة؟؟ فللرقابة بهذا الشكل دور تحريري يفعله في وعي الناس قضايا تنطوي تحت مقولة (انقلاب السحر على الساحر).

«بقعة ضوء» في جزئه السادس ما زال في مختبر التجريب فقد تعاقب عليه فنانون ومخرجون كثر وان صُيغ بلونين اثنين أو ثلاثة من أهم فئاني سورية، في هذا المختبر صمّموا كثيرا وتكلموا أكثر. إلى اليوم تضحكني المفارقات الحياتية التي





## الآن هنا

اكتظاظ درامي خائق هو ما يشهده رمضان 2008، وعزف على مقام واحد، حيث تطفئ أعمال البيئة الشامية، والمسلسلات البدوية، وقد بات المشاهد محاصراً بين «العقل والطربوش»، كما يعلق أحد النقاد، ولا ندري على أي الجانبين نميل، فيما تبدو الدراما المعاصرة بعيدة كل البعد عن الرجو، وكأن المعنيين بهذه الصناعة ما عادوا بحاجة لما يذكرنا بواقعنا الفاضح.

كما أن الموسم الرمضاني كان حافلاً بالمنع كما حدث مع «رياح الخماسين» و«سعدون العواجي» و«فنجان الدم»، كذلك محاصرة بعض الأعمال ك«أسمهان» و«ناصر».. ما هو المسلسل الأكثر مشاهدة في هذا الموسم؟ لا بد من إعادة السؤال التقليدي لرصد حالة المنافسة المحمومة، لكن الإجابات التي تلوح في الأفق تقول إن هناك أعمالاً حازت نسب مشاهدة متساوية، دون أن يسجل أحدها الرقم القياسي، فسوريا برز «ليس سرايا»، أما عربياً فالأصوات تتنادى بين «أبو جعفر المنصور» و«أسمهان» و«الحوث»، فيما تراجع «باب الحارة» خلافاً للسنوات السابقة.

## الليث حجو:

## أراهن على مزاجي الخاص

◀ حاورته: عتاب لباد

استطاع المخرج الشاب الليث حجو خلال سنوات قليلة أن يثبت وجوده بقوة على الساحة الإخراجية، حيث قدم أعمالاً متنوعة بين الكوميدي والاجتماعي، ومؤخراً البدوي، لا إدعاء لديه، يتحدث كما يفهم، ويشغل كما يحب أن يشاهد..

كيف تتعامل مع النص؟ وهل تتدخل في السيناريو أحياناً؟  
طبعاً أتدخل بالنص.. من تفاصيله إلى أفكاره، وهذا طبيعي حتى أفهمه تماماً، وهو ليس تدخلاً لمجرد التدخل أو فرض رأي، وإنما محاولة للوصول مع الكاتب إلى رؤية مشتركة، لكي يتسنى نقل النص بعمقه، ومختلف أبعاده إلى الشاشة.

ماذا قدم المخرج هيثم حقي لك وللمخرجين الشباب على الصعيد المهني؟  
ما قدمه لي هيثم حقي كبير، ومن الأهمية بمكان، بحيث أنه ذلل مفهوم الإخراج. هذا الرجل، كان، ولا يزال، مدرسة حقيقية في إيمانه الكبير بدور الفن، وفي سلوكه كفنان يحترم النص، ويحرص، كل الحرص، على إدارة الممثل، وكذلك عنايته الفائقة بمختلف التفاصيل التي من شأنها إغناء العمل الدرامي. مسلسل «ضيعة ضايعة» مختلف شكلاً ومضموناً. على ماذا راهنت؟ هل على النص أم على الكركتر؟  
أراهن على مزاجي الخاص بالدرجة الأولى. من جهة، لكنني أحب كتابات ممدوح حمادة،

وأحب أسلوبه بالكتابة، وأكثر ما أحبه عنده هو تجاوزه لحدود الواقعية. الفكرة بدأت من «بقعة ضوء» من وجود هذين الكركترين، لكن د. حمادة أغناهما بالمبالغة الكوميديّة الساخرة. في «ضيعة ضايعة» بحث عن نص مختلف بعد مسلسل «الانتظار»، ولم أكن أتوقع كل هذا النجاح الذي لاقاه العمل في البداية. واللهجة لم تكن وسيلة للكوميديا، وإنما جزء من هذا الكركتر، مثل الملابس، والديكورات، لكن العمل نفسه أوجد طريقته الخاصة أثناء تنفيذه، فحتى الترجمة أصبحت كوميدية، ولكم كانت كوميدية فكرة تحويل الكلمة إلى معنى آخر!!

ما هي القصة الحقيقية وراء تأجيل عرض مسلسل «فنجان الدم» إلى ما بعد رمضان؟  
المشكلة في الحقيقة اتسعت أكثر من اللازم. هناك عمل منافس لفنجان الدم على قناة mbc، أو كان يفترض أنه منافس لـ«فنجان الدم»، ثم جاء العرض، وقيل إن العمل يثير النعرات القبلية، وأنا أؤكد أن أسماء الشخصيات غير موجودة واقعياً لا في تاريخ البدو، ولا في تاريخ المدينة، وليست هناك إشارة لأية قبيلة، ولكن الفكرة أن العمل طلب لمراقبته قبل الانتهاء من تصويره، علماً أن النص موجود في MBC وموافق عليه قبل تصويره. وهذا الأمر وحده يحمل دلالة دامغة!!

دخول الأعمال البدوية وبقوة في إطار الدراما السورية طرح العديد من الأسئلة، والبعض اعتبره بمثابة العودة إلى الوراء. كيف تنظر إلى هذه المسألة؟ وهل هي موضوعة؟  
ربما هي حالة فوضوية وعشوائية، سببها الرئيسي شركات الإنتاج وصناع الدراما في سورية، وهناك تقصير وعدم معرفة بما يحدث

في شركات الإنتاج الأخرى، غياب البرمجة والتنسيق هذا، أدى إلى تشابه الأعمال. ثم إن الإنتاج للمحطات الخليجية، ومن حقها أن تطلب نوع الدراما الذي يناسبها، ويناسب جمهورها، ولا يمكن أن نقول أن هذا خطأ، ولا أن نحاسب شركات الإنتاج الممولة خليجياً، الصحيح هو أن نحاسب محطاتنا، غير القادرة على تمويل عمل واحد، على الأقل من 40 عملاً.

الشللية الموجودة في الوسط الفني ألا تؤثر على إبراز البعض، وتغييب البعض الآخر؟  
الشللية موجودة، ولا أعتقد أن هذا خطأ، فإذا كان هناك فنان أحب التعامل معه وأنفاهم معه، لم لا إذا كان يقدم المطلوب لهذا الدور أو ذاك، لا بل إنني أتصور أنه من الجيد أن يكون هناك معرفة شخصية بين المخرج والممثل،

والشللية، في نهاية الأمر، هي عملية فرز لأنواع، لأمزجة مختلفة، ولقدرات فنية، فمن الطبيعي أن يكون لكل مخرج مجموعة فنانين، يتعامل معهم، ويؤمن بقدراتهم كما يؤمنون برأيه، فينتج عن هذا التشارك الجماعي عمل مهم.

ماذا لفت نظرك من أعمال في هذا الموسم؟

أحببت الأعمال الخليجية، ففيها شيء عصري ومتطور، وأحببت عملاً من إخراج أحمد عزيزية بطولة يسرا، وأحببت «أسمهان»، والأسلوب الإخراجي لـ«بقعة ضوء» لما فيه من رؤياً إخراجية جديدة، ربما هناك بعض التحفظ على النصوص في العمل، ولكنني أحببت حركة الكاميرا وفهمها، وفي هذا الكثير من التطور عن أجزاء السنوات السابقة. ■■

## لقطات درامية

◀ منار ديب

رب قوم

في مسلسل «صراع على الرمال» يخرج فرسان قبيلة الحنظل لغزو قبيلة العجيل، وحين يصلون إلى مضاربهم لا يجدون إلا الشيوخ والنساء والأطفال، لأن فرسان العجيل قد خرجوا لغزوهم، ويقابل الأخيرين الموقف ذاته في مضارب الحنظل، وذلك يذكرنا بقول عادل إمام «رب قوم ذهبوا إلى قوم، قام القوم الأولانيون ما لوقوش القوم الثانيين، قام خدوا تكسي ورجعوا».

بلبله السنة

في مسلسل «أسمهان» نرى أن الأميرة أمال والتي ستصير أسمهان، تعيش في مصر منذ طفولتها المبكرة، وتكر وتصور شابة وتبقى لا تتكلم إلا باللهجة المصرية حتى يتزوجها الأمير حسن الأطرش، فتستيقظ في اليوم التالي في السويداء، وهي تتكلم لهجة «سويدائية» صافية.

مطر

في مسلسل «ناصر» لا تكف الأمطار الغزيرة عن الهطول في مصر، وكنا نبلع هذه المشاهد الرطبة من باسل الخطيب حين يكون حدث المسلسل في سورية، أما في مصر فيحتاج الأمر حداً من المعرفة الجغرافية والمناخية، ولا بأس بجرعة أقل من الشاعرية.

أبو عنتر

يحكى لنا أن أبو عجاج (ناجي جبر) يشخت شقيقته على البالوعة لأنه شك فيها في مسلسل «بيت جدي»، أما في «أهل الراية» فينفذ ناجي جبر (في دور نمر) أيضاً جريمة شرف بتكليف من الزعيم أبو الحسن (جمال سليمان) بعد أن توغر زوجة الأخير صدره ضد ابنته البريئة «فطر الندى» (لاحظ الترميز في الاسم).

بيضة الحوث

تقول أغنية الشارة في مسلسل «الحوث»: (عمرك شفت حرة وفية بتولد حوت).



## حين أعرنا حياتنا كاملة للتلفزيون!

◀ خليل صويلح

الفاتورة الباهظة التي دفعنا حياتنا بموجبها للتلفزيون، جعلت وقائع الحياة اليومية مجرد ترجيع لحياة مستعارة. من دون أن نلتفت إلى ما يجري في مطابخ «الميديا» من مونتاج وتجميل لهذه الحياة.

يوماً ما، نخترع أبطالاً وهميين، يدافعون عن أوهامنا مدة ساعة ونصف أو ساعتين، لكن التلفزيون استعار حياتنا كاملة، على مدار الساعة، وقد نجح إلى حد كبير في إغواء مخيلتنا في تقليده. هكذا تحولت المعادلة إلى إجابة معكوسة، فبدلاً من أن يقلد التلفزيون أنماط المعيشة، تحاول الحياة اليوم تقليد التلفزيون. إذ يضع المخرج العربي نفسه مكان البطل سواء في مسلسل ما، أم أغنية، أم نشرة أخبار، أم جائزة مغرية. ولعل حالة التماهي هذه بين المشاهد وأبطال الشاشة «العاديين» أسهمت في تخریب الحياة وأدت إلى فقدان القناة في مجتمعات تعيش أزمة قيم واضحة، وعلى الرغم من أن

التلفزيون حوّل النساء على نحو خاص، إلى سلعة للإعلان، إلا أن المرأة العربية عموماً بدلاً أن تحتج على هذه الصيغة الاستهلاكية، وجدت نفسها وسط العاصفة، تبحر في سفينة بلا ضفاف، وهي تقوم على أكمل وجه بتقليد ما تشاهد، وكأنها حقل تجارب في مختبر للأوهام، تختار أطعمتها من برنامج «طبق اليوم»، وتتقي ثيابها من برامج «عروض الأزياء»، وعطرها من الماركات التي يعلن عنها، وكذلك مسحوق الغسيل ونوع العصائير المنعشة وحتى نوع المناديل الناعمة! وكانت المسلسلات قد لعبت دوراً مؤثراً في نمط العلاقات الاجتماعية، سواء بين العشاق أو بين الأزواج، إذ عززت هذه المسلسلات رؤية لواقعية للحياة، وخصوصاً المسلسلات التركية المدبلجة. وكأنها حياة حقيقية تجري أحداثها في الواقع وليس في مخيلة مؤلفيها.

في الأرياف السورية شاعت أسماء بطلات المسلسلات التركية، بعد أن كانت الأسماء تخص الأبطال التاريخيين والزعماء.

من جهة أخرى تعرض الأطفال إلى أسوأ أنواع الحروب، عن طريق إغوائهم بعشرات الماركات من الأطعمة و«الشيبس» والألعاب. هكذا وجد «المواطن» العربي نفسه بطلاً افتراضياً مؤجلاً، فهو على قناعة أكيدة، أنه سوف يربح يوماً «المليون»، أو «سيارة المرسيدس» وربما غسالة كهربائية، أو رحلة مجانية إلى إحدى الجزر البعيدة، وصارت حياته اليومية خاوية تماماً إذ لم يرممها بهذا النوع من الأحلام التلفزيونية، وهو لن يستيقظ من كابوسه الطويل إلا حين يعيش أحلام يقظة، تغذيها بطارية مخيلته التلفزيونية بعشرات المغامرات القابلة للتحقق، طالما أن فتى ما يتحول خلال أشهر إلى «ستار أكاديمي» العربي، ويقود عشرات الفتيات إلى الإغماء.

وبالنسبة للمواطن الأقل جنوباً، بات بإمكانه أن يحلم بقضاء ليلة في فندق خمس نجوم أو عشاء فاخر حول المسبح على أنغام أغنية من مطربه المفضل، وقد يربح

ساعة ذهبية أو كاميرا ديجتال أو جهاز موبايل أثناء حفل العشاء، كل ذلك مقابل الإجابة عن سؤال تافه من موسوعة الجغرافية أو التاريخ. وهناك كائنات أخرى أعارت حياتها بالكامل لأجهزة «الشات» وهي أحدث وسيلة للتعرف على الفتيات أو لإهداء أغانيه المفضلة إلى أصدقائه. إنها إذن حياة من المسابقات الراحبة والبطولات المؤجلة، لكن ينبغي ألا نضع الحق كاملاً على سحر الشاشة، في ظل أزمت اقتصادية خانقة، يعيشها المواطن العربي اليوم، هي من قاده إلى هذا النفق المظلم من الأحلام المؤجلة التي لا بد أنها سوف تتحقق يوماً ما و«إن غداً لناظره قريب»، على يد فضائية ما، فالحياة في نهاية الأمر فرصة. تأتي مرة واحدة، وعلينا أن نقتصرها فوراً، وينبغي ألا نضيعها في التفكير وتأمل حجم الفاتورة الضخمة التي يفرضها هذا الواقع المرير! ■■

«بقعة ضوء» في آخر النفق

يعتقد صانعو «بقعة ضوء» أن المشاهد غبي، فيستخدمون كل الوسائل الممكنة لايصال الفكرة العظيمة إلى المشاهد الفاضي، والتي تصل عملياً منذ المشهد الأول.

تحيا الوحدة العربية

في مسلسل «عرب لندن» يتكلم آدم (باسل خياط) اللهجة السورية مع أن والده مغربي، أما والدته فلا يشار إلى جنسيتها لأنها سيئة السمعة والسلوك.

من المعارضة إلى البقالة

في مسلسل «رياح الخماسين» يفتح المعتقل السياسي بقالية بعد أن يطلق سراحه، علماً أنه كان يحضر لنيل الدكتوراه قبل اعتقاله، لكنه يحقق نجاحاً باهراً وينافس جاره الشرير في المتجر المقابل، خاصة في بيع الحليب.

حج تاريخي

في مسلسل «أبو جعفر المنصور» يؤدي أبو مسلم الخراساني (منذر رياحنة) شعائر الحج، وشعره يصل إلى كتفيه، أما المنصور (عباس النوري) فلا يصل طول شعره لأكثر من أسفل رقبته. ■■